الأمم المتحدة S/PV.4684

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٨٤

الثلاثاء، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابلييـر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1299)

03-20914 (A)
0320914

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء الذين انتهت عضويتهم

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة وكذلك لموظفي الأمانة العامة عن أصدق تمنياتي بعام جديد مثمر.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بأعضاء المجلس الجدد، وهم: إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي. ونتطلع جميعاً بثقة إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. ونحن على اقتناع بأن خبرتهم وحكمتهم ستساعدان المجلس مساعدة لا تقدر بثمن في اضطلاعه بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن عميق امتنان المجلس للأعضاء الذين انتهت عضويتهم، وهم: أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على إسهامهم الهام في أعمال المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وبالمثل أغتنم هذه الفرصة لأشيد باسم المجلس بسعادة السيد ألفونصو فالديفيسو، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بصفته رئيساً لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وإنني على يقين من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير فالديفيسو على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا وإسرائيل وإكوادور وإندونيسيا وأوكرانيا والبحرين وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون والفلبين وكندا وكولومبيا وكوستاريكا وليختنشتاين ومصر وملاوي وموناكو وميانمار وناميبيا ونيبال والنمسا واليابان واليونان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد حسين (إثيوبيا) والسيد ميكيل (إسرائيل) والسيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) والسيد هدايت (إندونيسيا) والسيد كوشينسكي (أوكرانيا) والسيد صالح (البحرين) والسيد نتيتورويا (بوروندي) والسيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد غسانا (رواندا) والسيد كيرن (سلوفينيا) والسيد شتالين (سويسرا) والسيد رو (سيراليون) والسيد مانالو (الفلبين) والسيد لافرين (كندا) والسيد فالديفيسو (كولومبيا) والسيد ستاغنو (كوستاريكا) والسيد شورتي (ليختنشتاين) والسيد عطا (مصر) والسيد لامبا (ملاوي) والسيد بواسون (موناكو) والسيد سوي (ميانمار) والسيد أندجابا (ناميبيا) والسيد

شارما (نيبال) والسيد بفاتسلتر (النمسا) والسيد سايغا (اليابان) والسيد فاسيلاكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة.

تقرر ذلك.

أدعو الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تقرر ذلك.

أدعو المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1299، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة.

سأدلي الآن ببعض ملاحظات تمهيدية.

يقدم التقرير المعروض على المجلس اليوم عملاً بالقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي اعتمد بتوافق الآراء بناء على مبادرة من بلدي قبل فترة لا تكاد تتجاوز العام إلا قليلاً. وينبغي أن تجرى متابعة لهذا التقرير الهام.

فنحن الآن في مرحلة التنفيذ بعد اعتماد القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). ومن المخزي أن يجري تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، الأمر الذي لا يكفي الإعراب إزاءه عن السخط. بل علينا أن نعمل. ويدعونا تقرير الأمين العام إلى أن نفعل ذلك بإجراء تقييم للتقدم الذي تم إحرازه في العام الماضي وبتقديم قائمة، لدى طلب المجلس ذلك، بأطراف الصراعات المسلحة التي تلجأ إلى تجنيد أو استخدام الأطفال. وأرجو أن تتيح لنا مناقشتنا اليوم تحديد مبادئ توجيهية واضحة لمتابعة هذا التقرير. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن المشاورات جارية بهدف اتخاذ قرار من المجلس بالمتابعة.

أرحب بالأمين العام وأدعوه إلى مخاطبة المجلس.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ بأن أتمنى لكم جميعا سنة جديدة سعيدة وناجحة. وهذه السنة يبدو أنها ستكون صعبة ولكنني على ثقة بأننا سنكون قادرين على مواجهة التحدي.

أنا مدين لكم بالشكر، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقريري بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299). ويكمن هذا الموضوع في صميم هدفنا المشترك المتمثل في حماية الأكثر ضعفا في عالمنا.

ومن دواعي سروري أن أقول إننا حققنا تقدما متواصلا في إدراج حماية الأطفال المتضررين من الصراعات وحقوقهم ورفاهم في جدول أعمال الأمم المتحدة للسلم والأمن. وتشهد على ذلك القرارات الثلاثة التي اتخذها المجلس بشأن إدراج حماية الأطفال في ولايات حفظ السلام، وتعيين مستشارين متخصصين في حماية الأطفال في بعثات

سلام منتقاة، وتطوير التدريب على حماية الأطفال في ميادين البعثات.

ويسرني أيضا أن أنوه بالتطورات التدريجية لمجموعة الأعراف والمعايير الدولية من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وأشير على وجه الخصوص إلى دخول صكين دوليين حيز النفاذ يمثلان معلمين أساسيين – هما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة – الذي يحدد العمر الأدنى لسن التجنيد الإجباري والاشتراك المباشر في الأعمال العدائية بـ ١٨ عاما – ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يصنف تجنيد الأطفال تحت سن ١٥ أو استخدامهم في الأعمال العدائية على أنه جريمة حرب. وهذان الصكان القانونيان، إلى جانب الأعراف والمعايير الأخرى، عززا إطار العمل الدولي لحماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة.

من المؤسف أن هناك المزيد الواجب عمله في هذا المجال. فرغم التقدم المحرز في وضع وتعزيز الإطار المعياري، تظل الحقيقة المؤلمة أن الأطفال لا يزالون يتحولون إلى ضحايا بأكثر الأساليب قسوة وفظاظة في الصراعات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى التجنيد الإجباري من جانب الحكومات وجيوش المتمردين، يتعرض الأطفال في مناطق الصراعات إلى مخاطر الألغام الأرضية والذخيرة غير المتفجرة، وكذلك خطر الاختطاف والتشريد والحرمان من التعليم والرعاية الصحية الأساسية ومن استخدامهم سخرة في استخراج الموارد الطبيعية ومن الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة. ويتواصل اقتراف هذه الفظائع ضد الأطفال في أماكن كثيرة جدا من العالم، مما يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي. لقد آن أوان ضمان تطبيق المكاسب التي حصلنا عليها بشق الأنفس في وضع نظام حماية للأطفال وتطبيقه في الميدان.

إن مجلس الأمن، بمناداته بوضع قائمة بالأطراف التي تستخدم أو تجند الأطفال في الصراعات المسلحة انتهاكا لالتزاماتها الدولية، إنما خطا الخطوة الهامة الأولى في ذلك الصدد. ويتضمن تقريري قائمة بـ ٢٣ طرفا، من كل من الحكومات والمتمردين في خمس حالات صراع أدرجت في جدول أعمال المجلس، تستخدم أو تجند الأطفال. وتبرز أيضا صراعات أخرى ليست مدرجة في قائمة أعمال المجلس حيث يجري تجنيد أو استخدام الأطفال.

وبتسمية الأطراف التي ما زالت تجند أو تستخدم الجنود الأطفال، فقد أوضح المجتمع الدولي استعداده على أن يقرن أقواله بالأفعال. والذين ينتهكون معايير حماية الأطفال لم يعد بوسعهم مواصلة انتهاكاتهم والإفلات من العقاب. وتشكل القائمة خطوة مهمة إلى الأمام في جهودنا لحث أطراف الصراعات على الامتثال للالتزامات الدولية بحماية الأطفال. ويشكل ذلك أيضا بداية حقبة جديدة من الرصد والإبلاغ عن كيفية معاملة الأطراف للأطفال في الصراعات. ومن الحيوي أن يعقب نشر هذه القائمة مراقبة وتقارير منتظمة عن امتثال الأطراف المذكورة في القائمة، بالإضافة إلى التفكير في اتخاذ إجراءات تستهدف الذين يواصلون خرق التزاماتهم الدولية.

عندما نفضح الذين يخرقون معايير حماية الأطفال ونعرضهم على الملأ نكون قد أنذرنا الجميع بأن المجتمع الدولي أصبح جاهزا أخيرا لدعم تعبيرات القلق بإجراءات ملموسة. وأتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المجلس على هذه الخطوة المهمة وأحثهم على الحفاظ على تصميمهم من أجل مواجهة هذا التحدي حتى نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): يسعدني رؤيتكم، سيدي الرئيس، تعودون إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن. فقد ترك انخراطكم السابق وقيادتكم في هذا المجال علامة تسبقكم في هذه المناسبة.

نحن ممتنون جدا للقيادة التي ما فتئت فرنسا تظهرها في المجلس فيما يتعلق بخطة حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونذكر أنه لولا الهجمات الإرهابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لكان مجلس الأمن قد عقد مؤتمر قمة في ذلك الشهر مكرسا لهذه القضية، بناء على مبادرة من الرئيس جاك شيراك وتحت قيادته. ونتذكر أيضا أن فرنسا أدت دورا رئيسيا في صياغة القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي استحدث، جزئيا، أساس القائمة قيد المناقشة اليوم.

منذ أن أكد مجلس الأمن رسميا على أن حماية ورفاه الأطفال المعرضين للصراعات يشكلان شاغلا أساسيا للسلم والأمن يستحق أن يدرج في جدول أعماله، فإن الانخراط التدريجي المتزايد من جانب المجلس أثمر مكاسب كبيرة للأطفال. وتتضمن تلك المكاسب ثلاثة قرارات مخصصة لهذه القضية هي ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١)؛ واستعراضا ومناقشة سنويين لهذه القضية؛ وإدراج حماية الأطفال في ولايات حفظ السلام والتدريب عليها؛ وإدراج شواغل الأطفال في التقارير القطرية الخاصة؛ واستحداث وظائف مستشاري حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام وإيفادهم إلى الميدان، وإدراج شواغل الأطفال في مفاوضات السلام واتفاقاته؛ والمشاركة المباشرة للأطفال في مداولات مجلس الأمن؛ وزيادة التركيز على الأطفال في برامج ما بعد الصراع في حالات مثل كوسوفو وسيراليون وأفغانستان؛ والانخراط الدوري مع المنظمات غير الحكومية في سياق مشاورات بصيغة آريا. وأهنئ مجلس الأمن على تلك الإنجازات الكبيرة.

وبالتوازي مع تلك التطورات المهمة في المجلس، تحقق تقدم هائل عبر السنوات القليلة الماضية في مجال تعزيز وتدوين الأعراف والمعايير الدولية لحماية الأطفال المعرضين للحرب. وكما أوضح الأمين العام من فوره، تتضمن الصكوك الدولية الرئيسية التي دخلت حيز النفاذ خلال هذه الفترة البروتوكول الاختياري، ونظام روما الأساسي، والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

لقد وضعنا الآن مجموعة تثير الإعجاب من الأعراف والمعايير. ولدينا أيضا مجموعة شاملة من المبادئ والتدابير الواردة في قرارات مجلس الأمن الثلاثة التي أشرت إليها. وقد أحرز تقدم كبير خارج إطار عمل الأمم المتحدة، وخاصة من خلال أنشطة ودفاع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية. وتحققت زيادة كبيرة في الوعي العام والرسمي بالأطفال المعرضين للحرب.

لقد وصلنا الآن إلى منعطف حرج في تطورات هذه الخطة. وبعد هذه المكاسب، ما هي الخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها في تطوير هذه الخطة؟ إن التحدي الأعظم الذي يواجهنا بصورة جماعية هو كيفية ترجمة المبادئ والمعايير والتدابير التي تم وضعها إلى حقائق في الميدان - إلى نظام حمائي يمكن أن ينقذ الأطفال المعرضين للخطر. ولهذا من الحتمي أن نشرع، كما طالب الأمين العام، في حقبة التطبيق، ومجلس الأمن مهيأ تماما لتولي الريادة بما يعطيه من مثل يحتذى وما يقوم به من عمل. وإذ نشرع في حقبة التطبيق تلك، نجد أن مسألتين في المقام الأول ستختبران مدى تصميمنا الجماعي على إحداث تأثير حقيقي على أرض الواقع.

أولا، لا بـد لنـا مـن أن نضمـن وجـود رصـد وإبـلاغ منتظمين عن سلوك الأطراف المعنية في الصراع. وهـذا ليـس مجرد مقترح لنوع من الممارسة العامة والمشتـتة، وإنمـا هـو مشروع يركز على مدى الامتثال لمجموعـة مـن الواجبـات والالتزامات المتفق عليها والمحددة تمامـا فيمـا يتعلـق بحمايـة الأطفـال، ومعظمـها وردت في صكـوك والتزامـات محـددة بنفس القدر.

ثانيا، المعلومات المتلقاة من خـلال الرصد والإبـلاغ ينبغـي أن تكـون بمثابـة إشـارة البـدء للعمـل، وحـافزا علـى ممارسـة ضغـوط متضـافرة وتدابـير هادفـة ضـد مقترفـي الانتـهاكات. وعند تلقـي معلومـات عـن وقـوع انتـهاكات جسيمة ضد الأطفال ولا تتخذ إجراءات بشأنها، فإن ذلـك سيمثل خيانة في الثقة التي يضعها الأطفال فينا.

ثمة تدابير أخرى حاسمة بالنسبة لتحويل مفهوم حقبة التطبيق إلى واقع جـاد. لا بـد لنـا مـن أن نضـاعف جـهودنا للتـأكد مـن أن شـواغل الأطفـال يجـري تضمينـها في كـل مفاوضـات السـلام واتفاقـات السـلام؛ وأن إعـادة تـأهيل الأطفـال تصبح مكونـا أساسيا في أي برامج يجري إعدادهـا لما بعد انتهاء الصراعات؛ وأنـه يجري إدماج كـامل لمسـألة الأطفـال في الصراعـات المسـلحة في كـل جوانـب الولايـات والتدريب والأنشطة، وأن عملية نشر المستشـارين في مجـال حمايـة الأطفـال أصبحـت مـن الممارسـات العامـة في جميـع عمليات السـلام؛ وأنـه مـع إنشـاء المحكمـة الجنائيـة الدوليـة سـنعمل علـى جعـل الأفـراد المسـؤولين عـن جرائـم حـرب ارتكبت ضد الأطفال في مقدمة من سيتم تقديمهم إلى تلـك المحكمة، وأن جميع التقارير التي تقدم إلى مجلس الأمن بشـأن حالات قطرية محددة ستشمل مسألة حماية الأطفال كجـانب محدد منها. ولمجلس الأمـن دور أساسي يضطلع بـه في معظم تلك المجالات.

وفي القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) يطلب مجلس الأمـن إلى الأمـين العـام أن يقـدم قائمـة بـالأطراف فـي الصراعـات المسلحة، التي تلجأ إلى تجنيد الأطفال، وهـي الصراعات التي يبقيها المجلس قيد نظره. وتتيح القائمة المرفقة بالتقرير الحالي للأمين العام (S/2002/1299) انطلاقة جديدة، من حيث أننا نجـد للمـرة الأولى تقريـرا رسميـا يسـرد بشـكل محـدد أسمـاء المسـؤولين عـن تجريـد الأطفـال مـن إنسـانيتهم في حـالات الصـراع. وتشـير القائمـة إلى عمليـة انتقـال صـوب حقبـة التطبيق. وتنذر الأطراف في الصراعات التي تستغل الأطفال وتجردهـم مـن إنسـانيتهم بـأن المجتمـع الـدولي يراقبـها وسيحاسبها عن أعمالها. وبالتالي، فإن القائمة تمثل في هذا الصدد أمرا بسيطا في بدايته ولكنه خطير في نهايته، يؤدي إلى الرصد والإبلاغ المنظَّمَين فيما يتعلق بسلوك الأطراف في الصراعات.

ويقتصـر التقريـر الحـالي والقائمـة المرفقـة بـه علـى الحالات المدرجـة في جـدول أعمـال مجلـس الأمـن. وهنـاك حالات أخرى تثـير نفـس القـدر مـن القلـق تمـت مناقشـتها وتضمينـها في الجزء الرئيسي من تقرير الأمين العـام. وهـي تتعلق بحالات صراعات أخرى ينتشر فيها استخدام الجنود الأطفـال مـن جـانب أطـراف معيـنة في الصراعـات تشـمل كولومبيـا وميانمـار ونيبـال والفلبـين والسـودان وأوغنـدا وسري لانكا. وتتيح القائمة فرصة هامة لمجلس الأمن لكي يتصدى لتلك الحالات وذلك بتوجيـه رسالة واضحة للغاية عن تصميمه على الشروع في حقبـة التطبيق وذلك بتحميل الأطراف المشار إليها المسؤولية عن أعمالها.

وفي هذا الصدد أُوصـي المجلس بأن ينظر في التدابير التاليـة: مطالبـة الأطـراف المدرجـة أسماؤهـا في القائمـة بـأن تكفّ فورا عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وأن تقدم معلومات كاملة عن التدابير التي تتخذها في هذا الخصوص؛ النظر في اتخاذ تدابير هادفة ضد الأطراف التي لا يظهر أنها

حققت أي تقدم ملموس – وتشمل تلك التدابير فرض قيود على سفر المسؤولين فيها، واستبعادهم من أي هياكل حكومية ومن أحكام العفو العام، وحظر تصدير أو إمدادات الأسلحة إلى تلك المجموعات، وتقييد تدفقات الموارد المالية إلى الأطراف المعنية، وإرفاق قائمة شاملة بالتقرير التالي للأمين العام تشمل كل الأطراف المتورطة في صراعات مسلحة التي تواصل تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

ولأسباب عملية، تقتصر القائمة الحالية على ظاهرة تجنيد الأطفال. وتمثل هذه الظاهرة جانبا واحدا فقط من جوانب آثار الحرب على الأطفال. وهناك أبعاد كثيرة أخرى ذات قدر مماثل من الخطورة لآثار الصراع على الأطفال، ويستحق جميع الأطفال ضحايا الحروب الاهتمام والحماية من المجتمع الدولي.

وتشكل التطورات الآخذة في التكشف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل مصدر ألم وقلق كبير لنا. وهي لها تأثير خطير على الأطفال. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن مبعوثه الشخصي أفاد في شهر آب/أغسطس الماضي بأن تشديد حالات الإغلاق وحظر التجول وإقامة المتاريس ونقاط التفتيش أدت إلى مشاكل إنسانية تشمل الإغلاق المتكرر للمدارس وانخفاض مستويات التطعيم ضد الأمراض فيما بين الأطفال الفلسطينيين. وفي هذا السياق، أدعو السلطات الإسرائيلية لأن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها في مجال القانون الإنساني فيما يتعلق بحماية الأطفال الفلسطينيين وحقوقهم ورفاههم.

إن استخدام عمليات التفجير الانتحارية أمر غير مقبول على الإطلاق، ولا شيء يمكن أن يبرره. وقد شهدنا الضحايا من الأطفال على الجانبين نتيجة لهذه الأعمال. فقد استخدم الأطفال كتفجيرات انتحارية. وأدعو السلطات الفلسطينية لأن تبذل قصارى جهدها لوقف كل أشكال مشاركة الأطفال في هذا الصراع.

ومن دواعي القلق البالغ لي التطور المأساوي للأحداث في كوت ديفوار – البلد الذي ظل وقتا طويلا مثالا للسلام والرخاء والتضامن في أفريقيا. وقد كسرت هذا الوضع طبول الحرب التي بدأت تصل الآن إلى أطفال ذلك البلد. وينبغي ألا ندخر جهدا في سبيل الحفاظ على وحدة وسلام هذا البلد، وضمان حماية أطفاله ومنع تورطهم في الصراع.

لقد بذل مجلس الأمن الكثير من الجهد لإرساء الأساس اللازم للعمل. وعلينا الآن أن نفعل كل ما في استطاعتنا لتحويل المبادئ والمعايير التي وضعها المجلس والتدابير التي اتخذها إلى واقع ملموس لحماية الملايين من الأطفال المعرضين للحرب. وأنا أتوق إلى العمل عن كثب مع المجلس للوفاء بوعده الذي قطعه لأولئك الأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): لقد علت أصوات الأطفال في هذه القاعة مرتين في العام الماضي. واشترك في آخر مناسبة ثلاثة من المندوبين الصغار في منتدى الأطفال للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال.

وفي تلك المناسبة قالت إليزا كانتارجيتش البالغة من العمر ١٧ سنة وهي من البوسنة والهرسك: ''إن أفضل ما يمكنكم عمله هو وقف الحرب ... أنتم هنا تتخذون القرارات التي تؤثر في أمم بأكملها ... وأتمنى أن تتذكروا كلماتي ...''. (S/PV.4528، ص ١٠)

هل يمكن أن يكون هناك سبب مقنع أفضل للعمل من عذاب هؤلاء الأطفال؟ فهم يمثلون الأجيال المقبلة التي أُسِّست الأمم المتحدة لإنقاذها. أما نحن فلدينا القوة لوقف حياة العذاب التي يعيشها أطفال كثيرون جدا في بلدان كثيرة جدا.

ومنذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، تم تجديد وتعزيز مجموعة من الالتزامات العالمية، ومن الجدير بالذكر ما جرى في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عقدت في أيار/مايو الماضي عندما تعهد قادة العالم بحماية الأطفال من ويلات الحرب.

وتجلت روح الالتزام العالمي بصورة واضحة جدا أيضا في الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المعقودة في عام ٢٠٠١، عندما سلم مجلس الأمن بصراحة بأن فيروس الإيدز خطر يهدد الأمن الدولي.

وتعهدت الحكومات ، بموجب هذه الالتزامات، بضمان ألا ينمو الأطفال في مخيمات التشرد، بدون أن تتوفر لهم إمكانية الحصول على التغذية والرعاية الصحية والتعليم؛ وضمان ألا يجري تجنيدهم في القوات والمجموعات المسلحة؛ وضمان محاسبة المسؤولين عن إخضاع الأطفال للعنف وإساءة المعاملة.

وحصل المجلس، في السنة الماضية، على آلية جديدة وهامة لإجراء تفحص عام بشأن الأشخاص الذين يستميلون الأطفال ويجندونهم في الصراعات المسلحة. أنا أشير – حسبما أشار زميلي أولارا أوتونو منذ لحظة – إلى القائمة التي ذكرها الأمين العام والتي تضم أطراف الصراعات المسلحة. واليونيسيف مقتنعة بأن فضح أسماء أولئك الأطراف في الصراع وتوجيه العار لهم من شأنه أن يساعد في إنشاء ثقافة المحاسبة – ثقافة تحول دون إساءة معاملة الأطفال على هذا النحو وتحول دون تكرار إساءة معاملتهم في المستقبل.

من أجل هذا نحث أعضاء المجلس على النظر في قائمة الأمين العام في جميع مداولاتهم وتحديثها بصورة منتظمة، وتوسيع نطاقها لتشمل الأطراف في صراعات مسلحة في حالات غير مدرجة في الوقت الحاضر في جدول أعمال المجلس. لأن بالمستطاع استخدام القائمة ليس فحسب للضغط على أولئك الذين ينتهكون حقوق الأطفال، بل أيضا لدعم وتشجيع إحراز التقدم وقياس خطوات المضي قدما.

ومن جانبنا، ستستخدم اليونيسيف القائمة لتكثيف جهودنا في الدفاع عن الحقوق، على الصعيدين العالمي والمحلي، على حد سواء. وتعد القائمة مفتاحا يمكن أن يفتح باب المفاوضات والحوار – ويؤدي في نهاية المطاف، إلى تسريح وإعادة إدماج الأطفال. وقد بدأنا بالفعل العمل مع عدد من الأطراف المذكورة في القائمة.

وترحب اليونيسيف بجميع مساهمات المجتمع المدني في هذا الجهد. وعلى سبيل المثال، قدم لنا التقرير الذي أعده تحالف المنظمات غير الحكومية لوقف استخدام الجنود الأطفال أداة إضافية للترويج للموضوع. ويوضح التقرير أهمية تقديم المعلومات إلى المجلس عن أثر الصراعات على الأطفال – معلومات لا تقتصر مصادرها على الأمم المتحدة.

وتشكل عملية تسريح وإعادة إدماج الجنود الأطفال أولوية عليا لدى اليونيسيف ولدى شركائنا، لأنها المفتاح الذي تكسر به حلقة العنف ضد الأطفال خلال الصراعات. وهذا يصح بشكل خاص بعد اتفاقات السلام، التي يتعين أن تشمل بالضرورة التزامات محددة لنزع أسلحة الأطفال الذين استخدموا في الأعمال العدوانية وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وفي سري لانكا، نعتقد بأن الفرصة تهيأت هناك لتسريح الجنود الأطفال في عملية واسعة النطاق، وإننا نعمل مع الحكومة فضلا عن أطراف فاعلة غير تابعة لدولة.

وفي منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، نتبع نهجا إقليميا مع شركاء من قبيل البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات المانحة ومسؤولين إقليميين لتطوير برنامج إقليمي متعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج.

وفي أنغولا، ثمة حاجة ماسة إلى تقديم الدعم لعدد من الأطفال يقدر بـ ٠٠٠ ٨ طفل كانوا قد جندوا خلال الحرب الأهلية وأطلق سراحهم بدون جهد لتسريحهم رسميا.

ويقدر أنه يوجد في أي وقت ٠٠٠ ٣٠٠ طفل في شتى أرجاء العالم مجندين. وهؤلاء الجنود الأطفال يقدمون دليلا حيا على فشل العالم بصورة منتظمة في حماية الأطفال، ولهذا السبب يركز عملنا على إنشاء بيئة حمائية للأطفال.

ولا بد أن تشمل البيئة الحمائية للأطفال الجنود المسرحين استراتيجيات فعالة لمنع إعادة تجنيدهم، ولا بد أن تساعد في القيام بالأعمال الأساسية لعودتهم في نهاية الأمر إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويعني ذلك، من منظورنا، أن نستثمر على الأمد الطويل في مجالات التعليم والتدريب الحرفي ودعم الأسر والمجتمعات المحلية على نحو يأخذ في الاعتبار بصفة خاصة احتياجات الفتيات.

واستمعنا، خلال السنة الماضية، إلى مزاعم عن الاستغلال الجنسي وإساءة معاملة اللاجئين والمشردين داخليا من الأطفال والنساء في غرب أفريقيا من قبل العاملين في المجال الإنساني ومجال حفظ السلام. وتعد هذه المزاعم صيحة إيقاظ للمجتمع الدولي بأسره.

وبالرغم من أن التقارير الأولية عن هذه الاعتداءات وردت من غرب أفريقيا، فإننا نعلم بأنه لا توجد منطقة أو بلد بمأمن منها. ولا يخطئن أحد أن هذه القضية تشكل تحديا متواصلا لمجتمع الأمم المتحدة كله. وبالرغم من أن الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة هي على الدوام أعمال شنيعة، فإن مشاركة العاملين في مجال المعونة أو حفظ السلام أمر لا يمكن ببساطة التسامح بشأنه.

بيد أن هناك بعض الأنباء المشجعة، وهي الإجابة السريعة من المجتمع الدولي بأكمله – بدعم قوي وقيادة قوية من الأمم المتحدة. لقد اتخذت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة، والتي نشارك في رئاستها، خطوات فورية لمنع الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة والاستجابة لتلك الحالات. وتطالب خطة عمل الفرقة، التي أيدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، باعتماد ستة مبادئ أساسية لمدونة سلوك تصف معايير الحد الأدنى لسلوك جميع العاملين في المجال الإنساني والعاملين التابعين للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أناشد مجلس الأمن أن يتابع بيانه الرئاسي الذي أصدره مؤخرا بشأن حماية المدنيين، والذي شجع به الدول، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات، على اعتماد المبادئ الستة الأساسية لمنع إساءة المعاملة الجنسية والاستغلال الجنسي.

ومن الأمور الحيوية بمكان تعبئة منظومة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات في عملية حفظ السلام من أجل حماية الأطفال والنساء، وتطوير آليات ملائمة للمعاقبة والمحاسبة.

ستنتهي هذه الجلسة قريبا، وسينظر المجلس في قضايا هامة أخرى تتطلب اهتمامه. ولقد تحقق الكثير في مداولاته خلال السنوات الأربع الماضية. وأعتقد أن السيد أولارا أوتونو ذكرها بكل وضوح، ومن أجل ذلك نعرب أيضا عن شكرنا الجزيل للمجلس. ولكن ما يتعين عمله أكثر إذا أردنا

إيلاء أولوية محددة لحماية الأطفال في إجراءات بناء السلام وحسم الصراعات.

وعبر السنين، قطع بالغون مسؤولون في أرجاء العالم وعودا بحسن نية للأطفال - وعودا بالتخفيف عن معاناقم وإنهاء استغلالهم والحيلولة دون ضياع طفولتهم، وحمايتهم من الاغتصاب وبتر الأطراف ومن تجنيدهم كجنود أطفال.

ومع ذلك سادت القسوة واللامبالاة المرة تلو الأخرى، في أماكن مثل رواندا وسيراليون والسودان وأفغانستان وكوسوفو وكولومبيا وتيمور الشرقية.

نحن بحاجة إلى عمل الكثير بشأن الخضوع للمحاسبة؛ نحن بحاجة إلى عمل الكثير بشأن الإفلات من العقوبة؛ نحن بحاجة إلى عمل الكثير بشأن التدريب. ويتعين علينا أن نجد طرقا فعالة لتعزيز بناء السلام والوقاية من الصراعات، ويتعين علينا أن نسلم، عندما يتعلق الأمر بمعاناة الأطفال في حالات الصراع، بأن كل واحد منا يخضع للمحاسبة.

ونتوقع من المجلس في الوقت الحاضر، ألا يكف عن إيجاد طرق لضمان ترجمة أقواله إلى أفعال - أفعال تحدث فارقا حقيقيا في حياة الأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على بيانها.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): ''الغضب اليائس هو العاطفة التي يتصف بها العصر العالمي''، ذكر أحد الصحافيين هذه العبارة في ملاحظات عن أطفال الحرب الذين بترت أطرافهم بعث بها مؤخرا من فريتاون. وأعتقد بأننا جميعا نشعر بالغضب من جراء أثر الصراعات المسلحة على الأطفال. نحن غاضبون من سخرية وقسوة البالغين الذين يسلبون طفولة البنين والبنات بإشراكهم في حروبهم.

المجلس هو إحدى الهيئات القليلة في العالم التي لا يتعين عليها أن تقصر نفسها على ''الغضب اليائس'' فالمجلس يستطيع أن يعمل. وتعرب ألمانيا عن بالغ سرورها لأن أول بيان علني لها أمام المجلس يتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة. وهذه القضية تستحق فعلا أن تدرج في جدول أعمال المجلس. وستبذل ألمانيا قصارى جهدها لكي تضمن ألا تقتصر جهودنا على المناقشة، بل ينبغي أيضا أن نتخذ إجراءات ملموسة. ويتعين علينا أن نقوم بذلك أيضا من منطلق الاحترام للأعمال التي يقوم بها النساء والرجال في منظمات غير حكومية، ومنظومة الأمم المتحدة وهيئات أخرى، مثلما اتضح ذلك مرة أخرى بالأمس في الجلسة التي عقدت بصيغة أريا.

ونعرب عن الشكر للأمين العام، والسيد أولارا أوتونو والسيدة كارول بيلامي على ملاحظاقم الافتتاحية وعلى تذكيرهم لنا بأننا بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في القضايا الملحة المعروضة علينا.

وترحب ألمانيا بتقرير الأمين العام في هذه السنة.

ونحن نعتقد أنه تقرير صريح ومركز. وتسعدنا الطريقة المباشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص في تنفيذ المهمة المناطة به من قبل المجلس، بحيث سمّى البلدان التي تقوم بتجنيد الأطفال إجباريا أو تستخدمهم في الصراع المسلح انتهاكا لالتزاماقا الدولية. ونرحب خاصة بأن هذا التقرير لا يقتصر على تلك البلدان الخمسة المدرجة في جدول أعمال المجلس حاليا. وهذا يضمن استرعاء نظر المجلس إلى كثير من أسوأ المذنبين، بمن فيهم أسوأهم. ونعرب عن تشجيعنا الكبير للممثل الخاص كي يواصل تقديم التقارير عن تجنيد الأطفال في أي صراع، بدون أي قيود جغرافية أو غيرها من القيود.

وإبان آخر مناقشة مفتوحة بشأن هذا البند، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أشار الأمين العام بحق إلى أننا قد دخلنا الآن عهد التطبيق. وقد بات التطبيق اليوم أكثر إلحاحا مما كان عليه حينذاك، إذ بدأ نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهو ينص على اعتبار تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم في العمليات القتالية جريمة حرب. ونحث جميع الدول على المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى أن تتضافر جهودها لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تهز ضمائرنا جميعا. كما أن بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل يمثل معلما على طريق إنهاء تجنيد الأطفال.

وتؤيد ألمانيا تماما نداء الممثل الخاص من أجل قيام الأمم المتحدة بجهد صارم للرصد ضمانا لوفاء الدول بالتزاماتها الدولية. وتمثل القائمة المرفقة بهذا التقرير نقطة انطلاق هامة. ومع ذلك، فلن يكتب النجاح لهذا الرصد إلا إذا واجه أولئك الذين يرفضون التعاون والوفاء بالتزاماتهم الدولية عاقبة رفضهم هذا. ونحن نؤيد كل جهد يبذله المجلس لزيادة تشديد جهود الرصد هذه. ونؤيد أيضا مفهوم الرصد المنهجي الذي طرحه السيد أولارا أوتونو في بيانه الاستهلالي، باعتباره باعثا على العمل.

لقد أحرز هذا المجلس تقدما واعدا بالخير نحو إدراج حقوق الطفل في مداولاته وأعماله فيما يتعلق بحالات قطرية معينة. وإن إدماج وحدات لحماية الطفل في عمليات حفظ السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا في الآونة الأخيرة، قد ساعد على إبراز أبعاد المشكلة تماما. ونحن حريصون الآن على تلقي النتائج الأخرى الناجمة عن إدراج هذه العناصر الجديدة في عمليات حفظ السلام. وترى ألمانيا أن من الأهمية بمكان أن يراعي المجلس حقوق الطفل في كل إجراءاته المتعلقة بحالات قطرية معينة. والمشاكل التي نواجهها لا تقتصر بأي حال من الأحوال على البلدان الأفريقية الثلاثة المذكورة آنفا.

إن العمل العاجل مطلوب في مجالات أخرى كثيرة أيضا. وتقرير الأمين العام يتناول مجددا الآثار الفظيعة للألغام الأرضية المضادة للأفراد على الأطفال. وتلتزم ألمانيا التزاما شديدا بمكافحة هذه الألغام. ومن الأهمية بمكان أن نعزز هذه الجهود وأن ننسق جهودنا في العمل المتعلق بإزالة الألغام. وهذا مجال يؤتي فيه كل جهد إضافي نتائج فورية. وفي كل لغم يتم إزالته إنقاذ للأرواح.

إننا نشاطر الأمين العام أسفه إزاء التقدم المخيب للآمال الذي أحرز حتى الآن في مجال الحد من توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا يسهم إسهاما مباشرا في تجنيد الجنود الأطفال. وتحث ألمانيا على إحراز تقدم واضح في مؤتمر هذا العام بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

وهناك العديد من أكثر المسائل إلحاحا التي تحتاج إلى عمل عاجل في هذه المناقشة. ومن بين هذه المسائل الجوانب المتعلقة بنوع الجنس، ووصول المساعدة الإنسانية، والاستغلال الجنسي – على يد حفظة السلام أيضا. وبعض هذه المسائل سيتناولها زميلي من اليونان في بيانه باسم الاتحاد الأوروبي، وهو البيان الذي تؤيده ألمانيا تأييدا تاما.

وسيتخذ هذا المجلس قريبا، كما نأمل، قرارا إضافيا بشأن الأطفال والصراع المسلح. وقد انضمت ألمانيا إلى أعضاء المجلس الآخرين لجعل مشروع القرار ينصب على العمل قدر الإمكان. وإننا نشكر الرئاسة الفرنسية بحرارة على تفانيها وخبرتها الواسعة في رئاسة هذه المفاوضات المعقدة.

واسمحوا لي بأن أختتم كلامي بالقول إن تقرير الأمين العام يشدد على أهمية ولاية الممثل الخاص للأمين العام

المعني بالأطفال والصراع المسلح. ونحن نعتبر أن كلا من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والممثل الخاص، وغيرهما من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، له دور مكمل وحيوي في هذا المجال. ونحث هؤلاء وأعضاء المجلس كافة على تضافر الجهود تحقيقا للهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس. هذه هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن هذا العام، ٢٠٠٣، الحافل بالتحديات التي أثق بأن هذا المجلس سيكون مستعدا للتصدي لها. وأود كذلك أن أثني على الرئاسة السابقة لمجلس الأمن لالتزامها الثابت وتفانيها من أجل النهوض بقضية السلم والأمن على الساحة الدولية.

وهذه هي الجلسة العلنية الأولى التي تأخذ فيها جمهورية أنغولا الكلمة بصفتها عضوا غير دائم في هذه الهيئة. ويبدو من المناسب تماما أن المسألة قيد النظر هي تعزيز حماية الأطفال من ويلات الصراعات المسلحة، سواء بوصفهم ضحايا أو مشاركين.

إن تفاني هذه المنظمة بلا كلل في حماية الأطفال في أوقات الصراع قد انعكس، في جملة أمور، في قرارات مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩١) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١). وفضلا عن ذلك، ترحب حكومة بلدي بتقرير الأمين العام عن الأطفال في الصراع المسلح، الوارد في الوثيقة S/2002/1299. ويبلغنا هذا التقرير بالتقدم المحرز في حماية حقوق الطفل في حالات الصراع. ونلاحظ مع القلق قائمة الحكومات والمجموعات المتمردة التي لا تزال تجند الأطفال وتستخدمهم في كل الصراعات، بما في ذلك الصراعات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونعتقد أن هذا يمثل خطوة هامة إلى الأمام لإقناع الحكومات والأطراف الأخرى بمراعاة القواعد الدولية بشأن حماية الأطفال، وتشجيعها على ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا العميق للعمل الذي يقوم به السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وعن امتناننا أيضا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والسيدة كارول بيلامي على جهودهما من أجل حماية حقوق الأطفال والنهوض بقضية الأطفال بوجه عام. وأشكر السيد أولارا والسيدة بيلامي أيضا على بيانيهما الاستهلاليين.

في كثير من بلدان العالم، يكون الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للصراعات المسلحة. فهم، بوصفهم مقاتلين أو مدنيين، معرضون لفظائع تترك وراءها الآلاف من اليتامى المحرومين من التعليم الأساسي والغذاء والرعاية الصحية، ويخضعون لأقسى أنواع المعاناة مثل التعذيب والجوع والتعرض للألغام الأرضية وغير ذلك من الانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن البنات غالبا ما يُحملن على القيام بأدوار قتالية، أو يُحملن على العبودية. وهذه الممارسات موضع إدانة كلية، وهي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وخطرا على السلم والأمن الدوليين.

وتعزيزا لحماية حقوق الأطفال في حالات الصراع، نرحب بدخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وهو يُعنى بالأطفال في الصراعات المسلحة، ونرحب بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فالبروتوكول يضع أسسا جديدة لحماية الأطفال بعدم التمييز بين الحكومات والمتمردين في تطبيق القانون الدولي. أما نظام روما الأساسي، فيشكل تكملة هامة للبروتوكول بتوفيره آلية للمساءلة.

والصكان المذكوران أعلاه يلبيان شواغل المجتمع الدولي إزاء الانتهاك المستمر لحقوق الأطفال في حالات الصراع، ونحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها للانضمام إلى توافق الآراء. ومع ذلك، فإن القائمة الطويلة التي تتضمن أسماء حكومات ومتمردين يلجأون بنشاط إلى تجنيد الأطفال في الصراعات تدل على حاجة المجلس إلى مضاعفة جهوده في مجال منع الصراعات وحلها. فمنع الصراعات وحلها هما الطريقة الفضلى لحماية الأطفال. وفي حين أن بإمكان إدارة الأزمات أن تخفف من حدة الآثار الضارة التي تخلفها الصراعات على الأطفال، فإن منع الأزمات وحلها يهيئان الفرصة لتناول حماية الأطفال على الدوام وترسيخ ثقافة احترام حقوق الأطفال عن طريق إدماج تلك المسائل في العمليات السياسية لحل الصراعات فضلا عن إدماجها في برامج التسريح وإعادة الدمج.

إن تقرير الأمين العام يأتي على ذكر أنغولا بوصفها بلدا يتضرر بالحرب. وتدرك أنغولا أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها أمور هامة في حالات الصراع. فبعد ما يزيد على ٢٧ عاما من الحرب الأهلية، نشهد الآثار المأساوية التي تخلفها الحرب على الأطفال. لقد ولد جيل من الأنغوليين وترعرع في ظل ظروف من الحرب والخطر. وهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل فصلوا عن أسرهم. وشهد العديد منهم موت أفراد من أسرهم وآخرين غيرهم. وهناك ما يزيد على ٤ ملايين نسمة ممن شردوا، الأمر الذي خلف قرابة ٦٠ ٠٠٠ يتيم.

ولقد اعتمدت حكومة أنغولا، إدراكا منها لمسؤولياتها، برنامجا واسع النطاق وهي عاكفة على تنفيذه لمساعدة الأطفال المتضررين بالحرب. وهذا البرنامج يوفر خدمات أساسية من شهادات الولادة، إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية والتلقيح والحصول على المياه النظيفة. وفيما استهلت حكومة أنغولا هذه الجهود خلال الحرب، فإننا نتوقع إحراز تقدم أكبر في ظل السلام وفي سياق المصالحة الوطنية وإعادة الاعمار الجارية الآن.

وبغية الإبقاء على التزامنا بتعزيز وتوطيد المعايير المحلية والدولية ومجموعة القيم لحماية الأطفال وتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم صالح للأطفال، يلزمنا التزام قوي من جميع الدول. ونحن نؤيد توصيات الأمين العام الواردة في التقرير وأيضا عمله المتواصل في هذا الميدان وجهوده لإبقاء المجلس على إطلاع بمجريات الأمور.

وفي الختام، أود أن أؤكد أهمية منع الصراعات بوصفه أداة لحماية الأطفال. فمنع الصراعات غالبا ما يكون أفضل من شفاء المرض نفسه.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نود بداية أن نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة ونقدر بشكل خاص الجهود الكبيرة التي بذلها بلدكم وقيادته في هذا المجال. ويسرنا أيضا أن نتوجه بالشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على متابعته المستمرة لهذا الموضوع وعلى بيانه الهام الذي ألقاه في بداية هذه الجلسة. كما نود أن نعبر عن شكرنا للمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد أولارا أوتونو وإلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على الجهود المبذولة من أجل متابعة القضايا المطروحة أمام مجلسنا والمتعلقة بالطفولة.

إن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة هام جدا. وانعقاد المجلس للمرة الثالثة لمناقشة هذه المسألة، بما في ذلك التقرير المقدم من الأمين العام، تنفيذا لقرار المجلس ١٣٧٩ (٢٠٠١) والقرارات التي سبقته، لدليل على الأهمية التي يوليها المجلس وعلى الجدية التي يتابع بها هذه المسألة. ونأمل أن يتمخض هذا الاجتماع عن تحقيق خطوة إيجابية تركز على حماية الأطفال في الصراعات المسلحة بشكل عام،

وعلى وضع الأطفال في ظل الاحتلال الأجنبي بشكل خاص.

لقد استعرض وفد الجمهورية العربية السورية بكل اهتمام تقرير الأمين العام المطروح أمامنا وتشير فقرات هذا التقرير إلى مشاكل حقيقية يعاني منها أطفال العالم. ونحن ندعم ما أكد عليه الأمين العام في بيانه أمامنا صباح هذا اليوم حول ضرورة إدماج حماية الأطفال في كافة الجوانب المتعلقة بصون الأمن والسلم الدوليين.

لقد أدت التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن خلال العام المنصرم إلى تركيز الانتباه على محنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونعتقد بأن محنة الفتيات المتأثرات بالصراعات المسلحة تستحق من مجلسنا مزيدا من الاهتمام والمتابعة.

إن الصور التي حُفرت في ذاكرة البشرية إثر روية الطريقة التي قتلت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مئات الأطفال الفلسطينيين ماثلة في ضميرنا وذاكرتنا. فالطفل محمد الدرة، الذي قتل إلى جانب والده، والطفلة إيمان حجو، التي اخترقت رصاصات الاحتلال جسدها الطاهر، مآس يجب وقفها والتصدي لمرتكبيها.

لقد أولى مجلس الأمن اهتماما كبيرا لظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، حيث لم تخل معظم البيانات الرئاسية وقرارات المجلس من حث أطراف الصراع على الامتناع عن تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، سواء في الأزمات التي مرت ولا تزال تمر بها أفريقيا أو آسيا أو غيرها من مناطق الصراعات على الساحة العالمية.

أما فيما يخص تأثر الأطفال من الصراعات المسلحة فإنه ينعكس بشكل كبير في منطقتنا. ونعتقد أن عدم التعامل بشكل عميق ومباشر مع خصوصية وضع الأطفال في ظل الاحتلال الأجنبي بشكل يعكس كافة الجوانب الكارثية المتعلقة بها لا يخدم جهودنا المشتركة لوضع حد لمعاناة مئات الأطفال، بل لآلاف الأطفال الأبرياء.

إن ما أشرنا إليه لا يعني مطلقا أننا نود التركيز على عناصر على حساب عناصر هامة أخرى، بل نرى ضرورة التعامل بعدل مع ما تناولته فقرات قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١). فجميع العناصر هامة جدا لدى التعامل مع مسألة حماية الأطفال في ظل الصراعات المسلحة وفي ظل الاحتلال الأجنبي.

إن وفدي يرى أن أفضل وسيلة لمعالجة المسائل المتعلقة بتجنيد الأطفال وحمايتهم في الصراعات المسلحة، يجب أن تقوم على أساس الطلب من الأطراف المعنية الإنهاء الفوري لتجنيد الأطفال. كما نرى ضرورة وجود عنصر هام آخر وهو التحقق من المعلومات المقدمة أمام مجلسنا هذا عن الحالات التي يدعى فيها تجنيد الأطفال في بعض البلدان. ونرى أنه من الضروري التركيز على ضرورة احترام الدول لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك، بشكل خاص، اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري المتعلق بتجنيد الأطفال، وكذلك حث الدول جميعا على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، لعام ١٩٤٩، والتي تعاني كثيرا في منطقتنا من انتهاكات خطيرة لها في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية.

كما نعتقد أنه من المهم جدا أن نعير مزيدا من الاهتمام لجذور وأسباب أي صراع، ومعرفة الدوافع إليه، ولتجنيد الأطفال، وذلك للتمكن من معالجة هذه المسألة بما يضمن إزالتها إلى غير رجعة.

وتولي سورية اهتماما خاصا لقضايا الطفولة، وتهيئ أفضل السبل لرعايتها. وتتم متابعة تنفيذ الخطط الوطنية على مستوى أعلى سلطة سياسية في سورية. أما على صعيد

التعاون الدولي، فقد وافقت حكومة سورية على التوقيع على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها في عام ١٩٩٣، وكانت من أوائل الدول التي قامت بعملية المصادقة. وذلك اقتناعا منها بأهمية هذه الصكوك التي تضع أهدافا ومبادئ لحماية الأطفال وتحقيق رفاههم.

إن بلادي تعتبر أن الطفل هو الأمل وهو المستقبل، وأنه يجب إيلاؤه، بموجب هذه النظرة، كل العناية والاهتمام، وأنه بالتالي يترتب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لحماية الأمل وحماية المستقبل.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): باسم المكسيك، أود أن أشكر الأمين العام على تقديمه تقريره عن أثر الصراع المسلح على الطفل. وأود أن أؤكد على أن التقرير تم إعداده من منظور ابتكاري سيكون له بالتأكيد وقع على الطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع هذه القضية وسائر القضايا في المستقبل.

وما من شك في أن تقدما قد أحرز فعلا في تنظيم هذا المجال. فبدء سريان البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يمثل، في رأي بلادي، تطورا مهما يعكس إرادة الدول على تعزيز الإطار القانوني الذي يكفل حماية الطفل. ومع ذلك، وكما ثبت من الممارسة العملية، فإن مجرد سن المعايير لا يكفي ما لم يكن مقترنا بإجراءات ملموسة تضمن تنفيذها.

ومن ثم، نرى أن التقدم الذي أحرزناه غير كاف لعكس اتجاه ظاهرة ما زلنا نشهد المزيد من دلالاتها يوما بعد يوم. ووفد بلادي يتشاطر بالكامل السخط الذي أعرب عنه هنا ممثل ألمانيا الدائم. فهذه الأعمال تستثير غضبنا واستنكارنا حقا. ومن بين الجرائم البشعة العديدة التي ترتكب في حالات الصراع المسلح، جريمة تترك بصمات لا تمحى على المستقبل، وهي ممارسة العنف والإيذاء ضد الأطفال – والفتيات خاصة، في الصراع المسلح. ولا يكفي الإدلاء ببيانات أو سن معايير قانونية دولية جديدة. وعلينا أن نتصرف بحزم وفعالية.

لذا، فمن الأساسي التشديد هنا على أن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح كان واضحا وصريحا وصارخا بصفة خاصة. وتلك الوثيقة تقودنا إلى استنتاج لا مفر منه، وهو أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات فورية وملموسة لتعزيز حماية الطفل في حالات الصراع، وضمان ملاحقة ومقاضاة ومعاقبة كل من ينتهكون التزاماتهم في هذا الصدد.

وبالتالي، فمن الأهمية بمكان ومما يبشر بالخير أن تتمكن المحكمة الدولية من بدء أعمالها. وأملنا هو أن تتخذ هذه الهيئة الجديدة تدابير فورية لإخضاع من يثبت أنهم ارتكبوا انتهاكات بحق الأطفال، وجندوهم في الصراعات المسلحة، لولايتها القضائية. وأعمال المحكمة الجنائية الدولية في هذا المجال يجب أن تكون حافزا للنظم القانونية الوطنية على اعتماد تدابير أكثر حزما وصرامة في مكافحة هذه الآفة.

إن الحالات التي ورد وصفها في تقرير الأمين العام تعبر بدقة عن الواقع. فالأطفال يجري استغلالهم، والإساءة إليهم، وتجنيدهم للمشاركة في الأعمال العدائية، ويجبرون على العمل في مجال استغلال الموارد الطبيعية، ويفصلون عن أسرهم، ويحرمون من الحصول على أبسط الخدمات الأساسية، ويقعدون ضحية للأمراض المعدية مثل الإيدز، التي يشتد فتكها بصفة خاصة بين فئة الأطفال من السكان. والمكسيك تدين انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق

الإنسان، وتحث المجتمع الدولي على أن يبقى متيقظا لأي انتهاك لمعاييره.

أما المعاناة التي يتعرض لها القصر على أيدي أولئك الذين يفترض أنهم ملزمون بحكم واجبهم بتوفير الحماية لهم، فلا يمكن التغاضي عنها بعد الآن. ومن ثم، تعرب المكسيك عن تأييدها لتوصيات الأمين العام، وهي على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ تلك التوصيات. وفي هذا الصدد، نقدر جودة وصراحة البيان الذي أدلت به السيدة بيلامي، كما نقدر التزام السيد أوتونو في هذا المجال. ويحدونا الأمل في أن تنعكس في القريب العاجل مدونات لقواعد السلوك في نتائج ملموسة يمكن التحقق منها. وننوه مع الاهتمام الخاص بمرفق التقرير الذي يتضمن قائمة أطراف الصراعات المسلحة التي ما زالت تقوم بتجنيد أو استخدام الجنود الأطفال. ويشكل الإعداد التام لهذه القائمة، التي ترتكز على معلومات موثوق بها، تقدما هاما.

وحالما يتم اكتشاف المجموعات التي تنتهك القانون الدولي، يتعين على الأمم المتحدة أن تنظر في نوع الإجراءات الممكن اتخاذها لوضع حد لتلك الانتهاكات. ونعتقد أنه، على أساس تلك القوائم، ستتولى الدول التي تُرتكب على أراضيها مثل هذه الانتهاكات معالجتها بشكل مباشر. ولكننا نأمل أيضا من دول أخرى والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى – لاسيما المنظمات غير الحكومية – والصناعة التي تنتج وتبيع أسلحة أن تشجع وقف مثل هذه الإجراءات والممارسات، وأن يصبح من الممكن المعاقبة على مثل هذه الإجراءات والممارسات. ولا يتعين بذل مثل هذه الجهود في البلدان التي لدى مجلس الأمن فيها التزامات فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين فحسب؛ بل يجب أيضا إجراء المتابعة في جميع البلدان التي تحدث فيها ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، سواء كانت تلك البلدان على جدول أعمال المجلس أم لا.

إن إدماج بُعد حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإدراج خبراء في حماية الطفل في عمليات فعلية، وإجراء المزيد من التدريب في ذلك المجال للموظفين المشاركين في مثل هذه العمليات، وفرض جزاءات قوية على من يقومون بأعمال تخرق القواعد الإنسانية الدولية – خاصة الأعمال المقترفة ضد السكان المدنيين – هي بلا شك إجراءات إيجابية يتعين علينا الاستمرار في تطويرها وتعزيزها. ونحن نرى أن إجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى الحماية العامة للمدنيين في الصراعات المسلحة – مثل الفصل بين المدنيين والمقاتلين، وإقامة مخيمات للاجئين، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الأوطان، تسهم بشكل هام في حماية الطفل. ولكن، من ذلك المنظور، من الواضح أيضا أن الاحتياجات المحددة للقاصرين تتطلب سياسات وإجراءات ومعايير في الميدان، وكذلك خبراء في حماية الطفل قادرين على تنفيذها. فضلا عن ذلك، نرحب بإنشاء وحدة لحماية الطفل في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبأنشطة التقييم التي يتم القيام بها بصفة مشتركة مع الأمم المتحدة في منطقة نهر مانو.

ووفقا للقانون الإنساني الدولي، على جميع أطراف الصراعات أن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية. وتؤيد المكسيك الجهود الحالية لتيسير وصول الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى جميع المناطق التي توجد بها حالات صراع. وكما ذكرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بياني بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا الجهد أمر حيوي. فغالبا ما تكون هي الوجود الوحيد للمجتمع الدولي في مناطق الصراع.

ولهذا انضمت المكسيك إلى المبادرة الفرنسية لعقد جلسة لأعضاء مجلس الأمن يوم أمس في إطار صيغة آريا، شاركت فيها منظمات غير حكومية مهتمة بهذا الموضوع – تحت مظلة الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود

الأطفال ومنظمة قائمة المراقبة المعنية بالأطفال والصراع المسلح – في حوار تفاعلي صريح. وفي تلك الجلسة، تم تبادل وجهات نظر قيمة والتوصل إلى نتائج يمكن أن تفضي إلى اتخاذ تدابير أفضل لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومن بين تلك التدابير، نود إلقاء الضوء على التوصيات التي تقدمت بها تلك المنظمات غير الحكومية لتعزيز آليات المتابعة والرصد التي تنفذها منظمات دولية، ولا سيما الأمم المتحدة. وأُقترح أيضا إنشاء فريق غير رسمي تابع لمجلس الأمن لتقييم امتثال أطراف الصراع للقواعد الدولية المطبقة المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2002/1299). وعلاوة على ذلك، تم التطرق إلى الرغبة في إرسال المزيد من المستشارين في مجال حماية الأطفال إلى الميدان واتخاذ إجراءات خاصة تعليمية ووقائية تهدف إلى وقف انتشار وباء الإيدز المدمر بين الأطفال.

ولا يمكن أن يكتمل أي جهد يهدف إلى حماية الأطفال في الصراعات المسلحة إلا إذا التزم جميع الموظفين المشاركين في البعثات الإنسانية بالسلوك السليم في تعاملاتهم مع المدنيين. وتكرر المكسيك نداءها بوجوب التزام الأطراف الأخرى المرتبطة – مثل الشرطة المدنية والقوات العسكرية العاملة تحت قيادة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية أيضا – بالسلوك الشديد الانضباط في تعاملاتها مع المدنيين. وتناشد المكسيك أيضا البلدان المساهمة بقوات والأمين العام بأن يفكروا في إمكانية إدراج فقرة تنظر في التقيد بالمبادئ الستة التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

وختاما، فإن المكسيك طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. ويجري الآن اتخاذ إجراءات داخلية للسماح بمصادقتنا على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي نفس الوقت، نشجع ثقافة الحماية واحترام حقوق الطفل في كل الأوقات والأماكن، وفي كل الأحوال. وبلدي مقتنع بأن نشر المعلومات على نطاق واسع بشأن حقوق الطفل والنتائج المترتبة على انتهاكها هو أداة مفيدة جدا. وفي هذا الصدد، نتفق مع ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره.

وفي قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، أثبت المجلس تصميمه على أن يولي اهتماما نشطا لحماية الطفل في الصراعات المسلحة. ونشجع المجلس على الاستمرار في الوفاء الكامل بهذا الالتزام.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام على عرضه لتقريره (S/2002/1299)، وللسيد اولارا اوتونو على كل العمل الذي يقوم به، وللسيدة كارول بيلامي على إسهامها في مناقشة اليوم.

للأسف، فإن معاناة الأطفال نتيجة للجوع والمرض والعنف ما برحت واقعا مريرا اليوم. ولقد أدى تغير طبيعة الصراعات المسلحة إلى أن أصبح الآن أكثر من ٩٠ في المائة من ضحاياها مدنيون ونصفهم على الأقل من الأطفال، الذين يمثلون أكثر من ٦٥ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا. إن حماية حقوق الطفل، بما فيها حقوقه في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع، هي إحدى أهم مهام المجتمع الدولي.

وأفضل سبيل لحماية الطفل منع تفجر الصراعات أو تسويتها قبل أن تصبح مدمرة. إن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن – الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين – يصعب المبالغة في تقدير قيمته هنا. ولكن التحقيق العملي للأهداف الإنسانية الرامية إلى حماية الأطفال، بما فيها حقوقهم في الصراعات المسلحة، ينبغي أن يكون مهمة قاصرة بشكل رئيسي على الوكالات المتخصصة والوكالات الإنسانية مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومفوضية

الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وهيئات أخرى لها ولاياتها الخاصة بها ومستقلة من الناحيتين التشغيلية والمالية. ولا بد بالطبع أن تعمل هذه الهيئات بدعم سياسي شامل من المجلس.

إن المشاكل التي يواجهها الأطفال ليست قاصرة إطلاقا على الصراعات المسلحة. فيجب النظر إلى حماية الأطفال في سياق أوسع. فَهَجر الأطفال، وإدمان المخدرات والاتجار بهم - بما في ذلك الاتجار بأعضاء الأطفال وأنسجتهم - والاستغلال الجنسي للأطفال، ما هي إلا جزء صغير من قائمة المشاكل، الكاملة والمأساوية، التي تتهدد الأطفال هذه الأيام، والتي تهدد مستقبل البشرية ككل.

ولا بد من إثارة نقطة هامة تتعلق بمشكلة الإرهاب التي تتزايد شدتها والتي لا ينجو منها الكبار ولا الأطفال. والتزامنا المشترك هو بوضع الحواجز المنيعة أمام انتشار هذه المحنة، إلى جانب الانتشار الواسع للتفاوتات. ويمكن أن يكون من بين تلك الحواجز بل وينبغي بالفعل أن يكون من بينها، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي يبدأ نفاذ نظامها الأساسي في العام القادم. ونحن مقتنعون بأن هذه المحكمة ستندمج بسلاسة في النظام القائم لصون السلم والأمن الدوليين، حيث تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور أساسي. فهذا يكفل عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأشنع الجرائم الدولية، بما فيها الجرائم ضد الأطفال.

ومن العلامات البارزة في هذا الصدد، بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وذلك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ولا بد أن ييسر هذا الصك الحماية الكاملة للأطفال من ويلات الحرب.

ونحن نشيد بالأمين العام على تقريره. ونود أن نتطرق إلى بعض النقاط التي نراها من الأولويات الهامة. أود في البداية أن أشير إلى مشكلة استخدام الأطفال جنودا لدى جماعات مسلحة تسمى جماعات المتمردين والإرهابيين. وندين بشدة تجنيد الأطفال ونرى ضرورة تقديم أولئك الجناة إلى العدالة. ونؤيد جهود الأمين العام وممثله الخاص في سبيل تحديد أطراف الصراعات التي تواصل هذه الممارسة المشينة. فبالقضاء على استغلال الأطفال في الأعمال العدائية لا نكون قد حميناهم من ويلات الحرب فحسب بل ومنعناهم من أن يصبحوا حتما أفرادا لا اجتماعيين عندما يكبرون. فالطفل المنكوب بالحرب في مطلع حياته والذي لا يعرف شيئا إلا السلاح والكراهية والعنف يكاد لا يستطيع أن يعيش حياة عادية في ظروف السلام والقانون والنظام.

وثمة موضوع هام آخر هو الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم. فالأطفال، والبنات خاصة، هم أضعف الفئات في هذا الصدد إبان حالات الصراع. ومما يثير حنقنا أن العنف الجنسي لا يمارسه أفراد الجماعات المسلحة فحسب بل وأفراد المساعدة الإنسانية وحفظ السلام، وبالتحديد الذين يضع الضحايا ثقتهم فيهم والذين يُنتظر منهم ألا يقدموا سوى العطف والمساعدة. وروسيا تؤيد تماما جهود الأمين العام وممثله الخاص في توفير التدريب الشامل لأفراد الأمم المتحدة، وفي مراقبة سلوكهم ومنع إفلات الجناة من العقاب.

كما نوافق على نهج الأمين العام إزاء هذه القضية بدمج عامل الطفل في ولايات عمليات حفظ السلام، وتيسير وصول الوكالات الإنسانية إلى مناطق الصراعات وفصل المدنيين عن العناصر المسلحة والحفاظ على الطابع المدني في مناطق تجمع اللاجئين والمشردين داخليا. ولسوف تساعدنا على بلوغ أهدافنا المشتركة مواصلة زيادة العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، في مجال المعلومات والتثقيف على الصعيد القطري.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي برئاستكم للمجلس في هذا الشهر. وأتوجه إليكم بالشكر على عقدكم هذه الجلسة لمناقشة هذا الموضوع الأليم.

منذ أن بدأت هذه الهيئة تركيز اهتمامها على هذا الموضوع قبل أشهر قليلة، تعرض آلاف الأطفال للقتل أو الإصابة بجروح في صراعات مسلحة، في هذا العالم الذي لم يتعلم بعد تسوية منازعاته بالطرق السلمية ولا منع الجريمة الأخرى المتمثلة بزج الأطفال في أتون الحرب والصراع المسلح. ومع هذا، تظل شيلي على ثقتها بأن تتمكن الجهود المتعددة الأطراف من أن تؤدي، على الأقل، إلى الحد من حجم هذه المشكلة. غير أن هذا لن يتيسر إلا إذا ألقى مجلس الأمن بكامل ثقل هيبته على تحديد ومعاقبة المسؤولين عن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على أضعف البشر وأقلهم قدرة على الدفاع عن أنفسهم.

ونحن نولي أهمية خاصة في هذا الصدد لمحتوى تقرير الأمين العام (S/2001/1299). ونؤيد تماما الدعوة إلى العمل التي وجهها اليوم السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). كذلك أود القول إننا نؤيد تماما بيان وفد النمسا بصفتها رئيس شبكة أمن الإنسان، فشيلي عضو فيها مع ١٢ بلدا آخر. وكما هو معروف تماما فإن من أولويات برامج أعمال هذه المجموعة منذ إنشائها في عام ١٩٩٩ حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وتعمل الشبكة حاليا على تشجيع المشاريع الملموسة لإحراز تقدم في برامج عملها.

إن للأطفال حقوقا. لكن تلك الحقوق تُتجاهَل كل يوم في حالات الصراع المسلح سواء في الصراعات فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، وسواء كانت حدتها منخفضة أم كانت تشمل العنف المسلح في سياق حرب أهلية. وفي ذلك السياق يساورنا قلق عميق إزاء استمرار منع الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على حد سواء من دخول مناطق الصراع للأغراض الإنسانية. ونحن نطالب الأطراف المشتركة في الصراعات بإنهاء هذا الوضع الذي يشكل، كما جاء في تقرير الأمين العام، انتهاكا للقانون الإنساني ولحقوق الإنسان.

كذلك نود توضيح أننا نشعر بالانزعاج لأن بعض أطراف الصراعات المسلحة يواصلون تجنيد أو استخدام الأطفال انتهاكا للالتزامات الدولية الواجبة عليهم. ونحن، في هذا الصدد، ننضم بإصرار إلى مطالبة الأمين العام باتخاذ تدابير لإنشاء آليات رصد ترمي إلى منع استمرار هذه الحالات. ونرحب في ذلك الصدد بقائمة أطراف الصراعات، التي أُعدت وفقا لأحكام القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، باعتبارها خطوة هامة، ونرجو أن تتسع في المستقبل وتستكمل بمبادرات لتعزيز الإرادة السياسية بين تلك الأطراف لحل أوضاع كل منها حتى يمكن رفعها من القائمة.

وشيلي تولي أهمية خاصة لتعيين مستشارين شيليين متخصصين بحماية الأطفال ضمن عمليات حفظ السلام. ونرجو أن تستمر هذه الممارسة وتزداد تعزيزا. ونحن في ذلك السياق نؤيد تأييدا مؤكدا توصية الأمين العام بتعيين مستشار حماية أطفال في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. كما نرحب بوضع مبادئ توجيهية لإدراج حماية الطفل في أنشطة صنع السلام وبناء السلام، وكذلك بالنص الأولي للمواد التدريبية لأفراد حفظ السلام. ونرجو أن يولى الاعتبار في هذين المجالين للتثقيف بشأن حقوق الأطفال والمراهقين. ونعتقد أن التثقيف بشأن هذا الموضوع هو أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق الحماية الدائمة. وذاك الاعتقاد يتشاطره أعضاء شبكة الأمن الإنساني وينعكس في الأنشطة

السابقة والحالية الـتي تعززهـا الشـبكة في مجـالي الأطفـال في الصراع المسلح وحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى تدابير الحماية الـتي نعتقـد أنـه ينبغـي اعتمادهـا، نحـث علـى بـذل الجـهود بغيـة استمرار توفير التثقيف، في حالة الصراع المسلح، خلال فترة الصـراع. فذلـك سيسـهل إعـادة الإدمـاج اللاحقــة لهـؤلاء الأطفال في المجتمع الذي يمكنهم أن يشعروا فيه بأهم مفيدون ولديهم فرصة للمشـاركة. وتـرى شـيلي أن مـن الهـام جـدا ضمـان أن يتمكـن الأطفـال مـن المشـاركة في عمليـة إعـادة الإعمـار في فترة مـا بعـد الصراع. ولا شـك أنـه ينبغـي ليـس مراعاة اهتماماتهم في عمليات السلام فحسب، وإنما وجـهات نظرهم أيضا.

إن شهادات من قبيل ”عندما أكبر، سأكوِّن عصابة وأنتقـم لوالـدي“ مــن طفـل أفغـاني لاجـئ، أو الصـور الـتي تصلنـا يوميـا عـن الأطفـال الفلسـطينيين والإسـرائيليين الذيـن تقتلـهم أعمـال الإرهـاب لا تحـرك مشـاعرنا وتسـتحق أقـوى إدانتنا فحسب، وإنما ينبغي أن تدفعنـا إلى أن نلتزم بمشـاركة أكـبر في الجـهد الجمـاعي المطلـوب مـن أجـل التنفيـذ التـام للقـــرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، التي اتخذت على التوالي خلال السنوات الثلاث الماضية.

والدليل على هذا الالتزام هو توقيع شيلي وتصديقـها علـى الصكـوك الدوليـة الأساسـية المنشـئة للقواعـد في هـذا الميدان. ومن ثم، صدقـت شـيلي علـى معـاهدة حقـوق الطفـل في سنة ١٩٩٠، ووقعت مؤخرا على البروتوكول الاختيـاري لاتفاقيــة حقــوق الطفـــل المتعلــق باســتخدام الأطفـــال في الصراعات المسلحة - الذي هو في مرحلة تصديق الكونغرس عليه - كما أنها صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفـال. كذلـك انضممنـا إلى نظـام رومـا الأساسـي، الـذي أنشـأته المحكمـة الجنائيـة الدوليـة. وفيمـا يتعلـق بالمحكمـة نـود أن نعـرب عـن شعورنا بالارتيـاح إزاء حقيقـة أنها تصنـف تجنيـد الأطفـال الذين تقل أعمـارهم عـن ١٥ سـنة في أعمـال القتـال بوصفـه جريمة حرب.

وفي السياق نفسه، أكدنا من جديد التزامنا بعمليات توافق الآراء الإقليمية، من قبيل توافق آراء كينغستون، الـذي اعتمدته جميع بلدان أمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر سـنة ٢٠٠٠، أو بمشـاركتنا النشـطة في منتديـات مـن قبيـل مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن استخدام الأطفـال جنـودا، الـذي انعقـد في تمـوز/يوليـه ١٩٩٩، وفي اجتماع الخبراء بشأن نفس الموضـوع الـذي انعقـد في كـانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وتـود شـيلي أن تؤكـد مـن جديد التزامـها بالإسـهام بنشاط في القضاء على جميع أشـكال العنـف الـذي يؤثـر علـى الأطفـال، مـن الصراعـات المسـلحة إلى العنـف الحضـري. وسنشـارك بقـوة في جميـع المبـادرات الـتي تسـعى للامتثـال للاتفاقـات الدوليـة في هـذا الميـدان. ومـن المنظـور المتوسـط الأجل إلى الطويل الأجل، ينبغي أن توجه جهودنا نحو كفالة الأمـن الإنسـاني للأطفـال اليـوم، في جـهد يـؤدي تدريجيـا إلى تطويـر مجتمعاتنـا في ظـل ظـروف مـن الانسـجام، خاليـة مـن التعصب وحامية للسلام المحلي للأطفال. وكلما عملنا عاجلا لصالح الأطفال اليوم، كلما حسَّنا عاجلا ظروف الأجيال في المستقبل. ونحن مواجهون بمسؤولية جماعيـة تؤثـر في فعاليـة هذا المجلس وفي الكرامة الإنسانية.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمـن لشـهر كـانون الثـاني/ينـاير. وأشـارك في إشـادتكم برئاسـة السفير ألفونسو بالديبيسو خلال شهر كانون الأول/ديسمبر،

وبالإسهام الهام لأعضاء مجلس الأمن الخمسة الذين انتهت ولايتهم في كانون الأول/ديسمبر: أيرلندا، وسنغافورة، وكولومبيا، وموريشيوس، والنرويج.

سيدي، تشكركم بلغاريا على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بغية بحث أكثر المشاكل إيلاما في جدول أعمالنا. لقد قدم لنا الأمين العام تقريرا هاما (S/2002/1299)، ينبغي أن يصبح معلما هاما. وتؤيد بلغاريا التقرير تأييدا كاملا. كذلك أشيد بالعمل البالغ الحيوية والفعالية للممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو. وأشكره على عرضه للتقرير. كما أشكر السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف).

ستدلي اليونان، رئيسة الاتحاد الأوروبي، بعد وقت قصير ببيان مفصل خلال هذه الجلسة. وتؤيد بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، ذلك البيان تأييدا تاما.

إن جلسة اليوم هي مرحلة حاسمة في جهود إنهاء تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة واستخدامهم جنودا. ودور مجلس الأمن هو دور أساسي لتلك الجهود، وترحب بلغاريا بهذا الدور.

ولقد استخدمتم في ملاحظاتكم الاستهلالية لفظة "فضيحة". وكنتم على صواب لأنها بالفعل فضيحة. فنحن نتصدى لأبسط أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان ألا وهي: حق جميع الأطفال في الحياة في سلام وأمن. ومما يبعث على الشعور بالصدمة، الاستماع إلى السيدة بيلامي تذكر أن ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يعملون حاليا بصفتهم جنودا.

وأكثر من البيانات التي في وسعنا أن ندلي بها اليوم في قاعة مجلس الأمن، ما هو مهم للمجلس أن يفعله، قبل كل شيء، هو أن يواصل جهوده بشأن هذا الموضوع الهام جدا ولا يمكن للمرء أن يقلل من أهمية الإطار المتين للقواعد، وهو الإطار الذي بدأ إنشاؤه، وله تأثير على أرض الواقع.

لقد اتخذ تقرير الأمين العام نهجا خلاقا بشأن هذا الموضوع، بكشفه للذين ينتهكون القوانين الإنسانية. ويشمل التقرير قائمة لأطراف في صراعات مسلحة تقوم بتجنيد واستخدام الأطفال، منتهكة الالتزامات الدولية الخاصة بها فيما يتعلق بالمسألة قيد نظر المجلس. ونتعشم أن يمكن هذا النهج من تحديد المسؤوليات بصورة أفضل وتوفير معلومات أكثر دقة. وينبغي ألا يتمتع الأفراد الذين يستغلون الأطفال خلال الصراعات بالإفلات من العقاب أو أن يستفيدوا من أحكام العفو.

وترحب بلغاريا بدخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة والمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ، مما يشكل حجر الزاوية في جهودنا الجماعية لإنهاء استخدام الأطفال جنودا. إن هاتين المعاهدتين الهامتين، اللتين صدقت عليهما بلغاريا، هما قاعدة جيدة لتعزيز مسؤولية الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التجنيد الإجباري والتجنيد الطوعي للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في القوات المسلحة، واستخدام الأطفال في أعمال القتال.

كذلك أسهمت صيغة آريا لعقد الجلسات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في مناقشات المجلس بشأن عملية السلام. فقد أشارت إلى الحاجة إلى قيام تعاون وثيق بشأن هذه المسألة بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح وشركاء منظومة الأمم المتحدة المتنوعين، وخصوصا إدارة عمليات حفظ السلام ويونيسيف. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر وفد المكسيك، والسفير أغيلار سنسر خاصة، على تنظيم آخر جلسة وفقا لصيغة آريا.

وتعترف بلغاريا بما يتسم به قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) من أهمية كبرى فضلا عن الدور المحدد الذي يضطلع به في تحقيق تقدم، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة الوعي العام وإدماج مسائل حماية الأطفال في برامج السلام واتفاقات السلام. وتدرك بلغاريا الدور الهام الذي يضطلع به مستشارو حماية الأطفال. بيد أن النتيجة التي اقترن بها هذا القرار لم تكن مرضية. وبالرغم من التقدم المحرز، فإن الحالة العامة للأطفال المعرضين للحرب لا تزال خطيرة وغير مقبولة بالمرة.

وعليه، فإننا يتعين علينا أن نستجيب للنداء الذي وجهه السيد أوتونو من أجل مواصلة قيام المجلس بمراقبة هذه المسألة بما يتفق مع الولايات التي بيَّنها. وإننا نشاطر الاهتمام العام الذي أعرب عنه أعضاء المجلس بكيفية تحقيق تأثير على الأطفال على الأرض. فقد تم إنشاء الإطار المعياري تقريبا. ويتمثل التحدي الآن في إيجاد السبل الكفيلة بتنفيذه والتأكد من الامتثال له. وقد ذكر الأمين العام قبل قليل أن الوقت قد حان لبدء عصر من تطبيق واحترام القواعد، وتعرب بلغاريا عن تأييدها لهذا النداء.

ونرحب بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في مكافحة استخدام الجنود الأطفال في الصراع المسلح. ويعتبر التقرير الذي أعده تحالف المنظمات غير الحكومية وثيقة قيمة، ومن المهم أن يستفيد المجلس من الحكمة والأفكار الواردة في ذلك التقرير.

وتعتقد بلغاريا بأن مشروع القرار الذي أعد تحت إشراف الوفد الفرنسي يعتبر خطوة حاسمة. فباعتماد مشروع القرار في الوقت المناسب سيؤكد المجلس تصميمه على إبقاء مسألة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح مسألة تحظى بالأولوية في جدول أعماله. ويعتبر مشروع القرار خطوة فعالة أخرى لجعل العالم مكانا أكثر أمنا لجميع الأطفال.

ويود وفدي أن يشكركم السيد الرئيس للعمل المفيد للغاية الذي اضطلع به الوفد الفرنسي في إعداده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لوفدي.

السير جيرمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود سيدي الرئيس أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل اليونان التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعرب عن امتناني الشديد للأمين العام لتقريره (S/2002/1299) وللعرض الذي قدمه صباح اليوم. وإنني ممتن أيضا للإحاطة الإعلامية التي قدمها أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام، وكارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف). فالمنظمتان كلتاهما تضطلعان بعمل حاسم تثني عليه المملكة المتحدة ولا تزال تؤيده عمليا.

ومن المفيد أن نلاحظ أنه منذ المناقشة العلنية الأخيرة في مجلس الأمن واعتماد القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، ما زال الإطار المعياري لحماية الأطفال يزداد قوة. ويعتبر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باستخدام الأطفال في المنازعات المسلحة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوتين حقيقيتين إلى الأمام فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

وتتفق المملكة المتحدة كليا مع النداء الوارد في التقرير من أجل تنفيذهما الفعال لإكمال الإطار المعياري. فكل منهما يعزز الآخر. وينبغي لنا أن نقوم بانتظام باستعراض القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) بالتلازم مع تقارير الأمين العام وننظر فيما يمكن أن يفعله المجلس لتعزيز جدول الأعمال هذا من الناحية العملية. وتعتبر الاقتراحات التي تقدم بها السيد أوتونو في وصفه صباح اليوم لما أسماه عصر التطبيق وثيقة الصلة في هذا الصدد. وبوضع الخطوات العملية

في الاعتبار، اسمحوا لي أن أركز على الجوانب الثلاثة التي أثارها تقرير الأمين العام.

أولا، فيما يتعلق بعملية التكامل، يسرنا أن نلاحظ أن الفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي يضم اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الممثل الخاص، سيضطلع بمزيد من العمل بشأن وضع مبادئ توجيهية تتعلق بإدماج مسائل حماية الأطفال في جهود السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأن هذا العمل سيستفيد استفادة بناءة من مناقشات اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن. ونعتقد اعتقادا جازما بأن تدابير الحماية والمساعدة يجب أن تسير جنبا إلى جنب. ويلزم عندئذ ألا يكون هناك أي بديل عن إدماج شواغل الحماية في صلب أهدافنا المتعلقة بالسلم والأمن.

وما فتئت المملكة المتحدة تدعو باستمرار لهذا النوع من الشمول، أي اتباع نهج متكامل يتأصل عبر نطاق أعمال الحماية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد قمنا بذلك فيما يتعلق بالمرأة والسلم والأمن في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي ومرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر بشأن حماية المدنيين. وتتصل الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) اتصالا وثيقا على سبيل المثال، بالعديد من العناصر الـ ١٣ الواردة في المفكرة المتعلقة بحماية المدنيين (S/PRST/2002/6، المرفق). وفي التقارير القادمة سنتطلع إلى معرفة كيفية تطوير هذا النهج المتكامل وكيفية دفعه قدما بصورة متساوقة عبر المنظومة. ونود أن نحصل على تغذية مرتدة عاجلة بشأن كيفية استخدام اللجنة التنفيذية لهذه المبادئ التوجيهية، بالإضافة إلى كيفية استفادة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من العناصر المتعلقة بحماية الأطفال وما هي الدروس التي تلي بالنسبة لبعثات حفظ السلام الأخرى. ومن المؤكد أن تحسين الموارد يشكل جزءا من هذا العمل، وكذلك تحسين التخطيط. ولا نزال بحاجة إلى المزيد من المعلومات عن الجانب الذي تكمن فيه القيود التي تعوق تحسين التنفيذ حتى يتسنى لنا تجاوز الدعوة إلى العمل المطرد.

العنصر الثاني هو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحفل المنشورات بشأن هذا الموضوع بالأمثلة عن الآثار المدمرة التي تترتب على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إذكاء نار الصراعات وإطالة أمد المعاناة. وتخبرنا غراسيا ماشيل في كتابها الأخير أنه في عدد من الدول الأفريقية، يمكن لـ ٥ دولارات أن تشتري كيسا من الذرة أو سلاحا باليا لكنه صالح للعمل. ويطلب الأمين العام من المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لقطع الصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها على نطاق واسع والعدد المريع من الضحايا بين المدنيين، بما في ذلك فيما بين الأطفال، الذي ينجم عن استخدامها وخاصة في أفريقيا. وتتفق المملكة المتحدة بكل إخلاص مع هذا النداء.

ونحن نقوم بتنظيم اجتماع في لندن اعتبارا من اليوم لكي نناقش مع شركاء مجموعة الثمانية كيفية تمكننا من تحسين الضوابط المشتركة فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكجزء من خطة العمل الأفريقية المتعلقة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، سنقوم باستكشاف الكيفية التي نتمكن بها من تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتعزيز التعاون عبر الحدود ونظم إنفاذ القوانين لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى إحاطة الأمانة العامة بنتائج ذلك المؤتمر. كما نشجع اليابان على الاستفادة من هذا العمل عندما تتولى رئاسة المؤتمر الذي يعقد هذا العام لمتابعة برنامج العمل الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في تموز/يوليه ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ويتمثل العنصر الثالث في ما يترتب على الاستغلال التجاري غير المشروع للموارد الطبيعية في مناطق الصراع من آثار. وقد أشار الأمين العام إلى أن تقرير الخبراء المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146) يشير إلى أنه يجري تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال السخرة في استخراج الموارد الطبيعية من جانب عدد من الجماعات المسلحة. ونود أن نثني على فريق الخبراء لما أولاه لهذه المسألة من اهتمام ونود أن نحاط علما بشكل كامل بهذه الأنشطة في سياق مناقشاتنا المقبلة بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد يود الزملاء في المجلس أن يعلموا أن المملكة المتحدة ستستضيف حلقة عمل دولية في لندن في الشهر المقبل ستدفع قدما مبادرة أطلقها رئيس الوزراء في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ في العام الماضي. ويتمثل الهدف في تعزيز المزيد من الشفافية في المدفوعات والإيرادات في قطاعات الاستخراج.

وفي العديد من البلدان، تشكل إساءة استعمال هذه الموارد والإبهام الذي يكتنف توزيع الثروة الناجمة عن هذا الاستغلال ضربة شديدة لآفاق التنمية والنمو السلميين. ومرة أخرى، سيسرنا أن نبلغ نتائج هذا المؤتمر إلى شركاء الأمم المتحدة.

وقد استرعت اهتمامنا القائمة الواردة في تقرير الأمين العام بمرتكبي الانتهاكات في خمسة بلدان على وجه التحديد. و يظهر في برنامج عمل المجلس الذي أعد مسبقا لهذا الشهر ثلاثة من البلدان الخمسة المدرجة في هذه القائمة، وهي أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وليبريا. وبالرجوع إلى نداءاتنا السابقة باستمرار إدماج حماية الأطفال وحماية المدنيين في الأنشطة الرئيسية، ندعو إلى إجراء مشاورات في المستقبل لإبراز الشواغل المتعلقة بالحماية داخل تلك البلدان، حيث تشكل انتهاكات الحماية فيها خطرا واضحا على مناخ السلام والأمن الضعيف بالفعل.

وننتظر من أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المشار إليه في التقرير أن يؤدي دورا نشطا في عمليات الإحاطة الإعلامية التي يجري توفيرها للمجلس بانتظام وفي المناقشات التي يجريها المجلس بشأن هذه البلدان فيما بعد. وسوف يصبح المجلس بهذه الطريقة أفضل إلماما بنوع التدابير التي يمكننا الاضطلاع بها للتعامل مع انتهاكات الحماية في تلك البلدان. ويبين التقرير أننا قد بدأنا عمل ذلك بالفعل في سعينا لبث الحياة في أحكام القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). غير أن الفقرة ٩ (ب) من منطوق القرار المذكور تتسم بأهمية خاصة. وقد يستدعي اتخاذ التدابير المادية أن يجري المجلس مزيدا من المناقشة لأمور ليس أقلها ما يتعلق بالأطراف المرتكبة للانتهاكات في البلدان الخمسة المذكورة في قائمة الأمين العام.

ويسرني أن أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التي انتهت فيها الصراعات مؤخرا والتي لا يوجد دليل على تجنيد الأطفال فيها. ونشجع على استمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التزامه بإعداد برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تراعى احتياجات الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة على وجه التحديد في تهيئتها الأوضاع للانتعاش في أعقاب الصراع.

ونلاحظ أيضا البلدان العديدة غير المدرجة في القائمة ولو أن مشكلة الجنود الأطفال فيها ما زالت مستمرة. ويساورنا القلق بصفة خاصة بشأن بورما، التي تفيد التقارير بانتظام بوجود حالات واسعة النطاق لتجنيد

الأطفال وتدريبهم للاستخدام في القتال قسرا وبشكل منهجي. وإذا ما اقترن هذا بالقيود المفروضة على سبل الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في هذا البلد، فإنه يشكل عائقا خطيرا يحول دون التمتع بأبسط حقوق الإنسان.

ويشير تقرير الأمين العام إلى ضرورة تعزيز آليات الرصد والإبلاغ باستمرار. ونوافق على ذلك. ولكني أشدد أيضا على ضرورة أن نعمل إلى أقصى حد ممكن في إطار هيكل النظام القائم. فمن غير المتعين علينا ابتكار هياكل أو آليات جديدة. وكل ما نحتاجه هو الإصرار على اتسام إدارة النظام بالكفاءة والاتساق وعلى التوصل إلى نتائج تحدث أثرا على أرض الواقع.

فقد قطعنا على أنفسنا، كما تذكرنا كارول بيلامي، عهودا يجب أن نفي بها.

السيد وليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يوجه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن على إدراجه هذا الموضوع الهام في جدول أعمالنا. كما نشكر الأمين العام على تقريره البالغ الفائدة عن الأطفال في الصراعات المسلحة وعلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، أولارا أوتونو، على ما يقوم به من أعمال هامة وعلى التقدم الذي يساعد على إحرازه في هذا المجال.

واستخدام الأطفال كمقاتلين هو من أسوأ جوانب الحرب المعاصرة. والفتيات والصبية الصغار عرضة للاستغلال بصفة خاصة خلال الحرب وفي أعقابها. فهم غير قادرين على حماية أنفسهم، وهم يجرّدون من فرصتهم في التمتع بحياة أفضل.

ويجري استخدام ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في القوات الحكومية أو قوات المتمردين في أكثر من ٣٠ صراعا مسلحا في أرجاء العالم. ويعمل هؤلاء الأطفال جنودا وسعاة وحراسا وفي ممارسات الاسترقاق الجنسي وجواسيس.

إن الأطفال هم مستقبلنا. ويؤذيهم السماح باستغلالهم في الصراعات المسلحة إيذاء لا سبيل إلى إصلاحه، كما أنه يحد من حجم المستقبل الذي ينتظر الجميع، إذ يحرم الشعب المعني من قادة المستقبل الذين سيحتاج إليهم في إعادة إعمار مجتمعه بعد انتهاء الصراع، ويخلّف ندوبا غائرة في الجيل القادم الذي يحتاجه المجتمع من أجل تحقيق الوفاق وإقرار العدالة بعد توقف أعمال القتل، ويشوّه منظورات الجيل التالي ويقلص المساهمة التي يمكن أن يقدمها لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وكثيرا ما يلحق ضررا لا يعوض بفرصة الطفل في التمتع بحياة معافاة ومنتجة وطبيعية.

لذلك فإننا نتحمل مسؤولية خاصة عن بذل جهود إضافية لحماية الأطفال الذين يقعون في أتون الصراع المسلح المدمر. وقد صدقت الولايات المتحدة رسميا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح.

وما برحت الولايات المتحدة تدعم، وتريد أن تستمر في دعم الجهود الهامة المبذولة لوضع نهاية لاستخدام الجنود الأطفال خرقا للقانون الدولي. ونريد أن ندعم الجهود المبذولة لإنهاء استغلال الفتيات والأولاد في الصراع المسلح.

ويتطرق الأمين العام في تقريره لعدد من المجالات التي يعاني فيها الأطفال بشكل مأساوي نتيجة لاستغلالهم في الصراعات المسلحة. وكما جاء في التقرير فإنه عندما تشرد الحرب الأسر والمجتمعات، كثيرا ما يقضي الأطفال فترة

طفولتهم بأكملها في المخيمات، حيث يتعرضون لخطر الاستغلال والتجنيد القسري من قِبل الجماعات المسلحة.

وخلال الصراعات المسلحة، توجد البنات والفتيات في كثير من القوات المحاربة اليوم. وهؤلاء الجنود الأطفال، من الأولاد والبنات، هم نتاج استغلال لا يعبأ بشيء ويؤدي لتفاقم العنف والآلام الشديدة المتوطنة في أي صراع من الصراعات. ولا بد لنا من أن نوفر الحماية بشكل أفضل لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال المتورطين في الصراع المسلح. ولا بد من أن نوفر الحماية بشكل أفضل لمستقبلهم.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة تحديد السن الأدنى بـ ١٨ عاما للتجنيد الإجباري من قِبل الجهات الفاعلة من الدول ولأغراض التجنيد أو الاستخدام في الأعمال القتالية من قِبل الجهات الفاعلة من غير الدول. كما نؤيد اتخاذ الدول كافة التدابير الملائمة لكفالة عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة دون سن ١٨ عاما بشكل مباشر في أعمال القتال.

ونعرب عن تأييدنا الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة في عمله على استخلاص التزامات بحماية الأطفال ورفاههم في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

وتؤيد الولايات المتحدة مبدأ جعل حماية الطفل سمة صريحة في ولايات حفظ السلام، واشتمال عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة على مستشارين لشؤون حماية الأطفال.

وتؤيد الولايات المتحدة الفريق العامل المعني بحماية الأطفال، وتدريب أفراد السلام، وإعداد مواد تدريبية يمكن تكييفها وفقا لولاية عمليات السلام واستخدامها في تدريب الشرطة العسكرية والموظفين المدنيين.

ومن دواعي سرور وفدي أن يعلم بالتقدم الجاري إحرازه في تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وكما تبين من مناقشات مجلس الأمن خلال مداولاته في الخريف الماضي بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من المهم بصفة خاصة أن تتاح للجهات الفاعلة من الدول وغير الدول سبل وصول المساعدات الإنسانية، تمشيا مع القانون الإنساني.

وتنضم الولايات المتحدة إلى الآخرين في معارضة الاستغلال التجاري غير القانوني للموارد الطبيعية في مناطق الصراع. ويجب علينا أن نتنبه إلى تخفيف الأثر الضار الذي يلحق بالأطفال. وفي إعلان إنترلاكن الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، انضمت الولايات المتحدة إلى ٤٧ حكومة أخرى في التعهد باستئصال ماس الصراعات من نطاق التجارة الدولية وذلك بتنفيذ نظام عالمي لشهادات المنشأ للماس الخام.

وتنوه الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جعل الأطفال والصراعات المسلحة من الشواغل ذات الأولوية في سياساتها وبرامجها.

وأنتقل الآن إلى واحد من أهم الجوانب في تقرير الأمين العام. إذ أن هذا التقرير للأمين العام، استجابة لطلب من مجلس الأمن في القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، يذكر صراحة لأول مرة أسماء الحكومات والجماعات المسلحة التي تجند الجنود الأطفال أو تستخدمهم انتهاكا لالتزاماتها الدولية. ويمكن أن يكون هذا الفضح العلني أداة قوية لفضح المنتهكين ومحاسبتهم، ونأمل أيضا، لتوفير حماية أفضل للأطفال في الصراعات المسلحة.

وتسمي القائمة ٢٣ طرفا مسلحا في الصراعات في خمسة بلدان: أفغانستان، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، ليبيريا. واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على كل منها.

تم تحقيق تقدم إيجابي كبير في أفغانستان منذ بداية عملية بون قبل أكثر من عام. وكما ذكر تقرير الأمين العام، لن يجند الجيش الوطني الأفغاني جنودا أقل من السن القانونية. وعلى الرغم من استخدام الفصائل لجنود من الأطفال، فقد تحسنت حياة الأطفال الأفغان بصورة ملحوظة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، جمع صندوق أمريكا للأطفال الأفغان ١١,٤ مليون دولار من ضمنها أكثر من مليون دولار في الأشهر الثلاثة الماضية. ومن المحتمل أن يكون اللاجئون والأطفال المشردون داخليا أكثر من يتعرض للخطر في أفغانستان. وقد منحت الولايات المتحدة أكثر من ١٤٥ مليون دولار خلال السنة الماضية للمساعدة في إعادة التوطين.

ولئن كانت بوروندي لم تتلق نفس الاهتمام الذي تلقته أفغانستان، فإن الحالة هناك متفجرة للغاية، ويجب أن يتوخى المجتمع الدولي اليقظة والحذر لمنع حدوث كارثة بالحجم الذي شهدته جارها في التاريخ الحديث. لقد حدثت تطورات مشجعة، ولكن الظروف في بوروندي ما زالت تسمح بأن يستمر استغلال الأطفال كمقاتلين. وعملنا صوب إبرام اتفاق سلام لمنع زعزعة الاستقرار والخطر المتأصلين وينبغي أن يحظر استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

وشهدنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاستغلال المؤسف للأطفال عبر السنوات القليلة الماضية. وتشير تقارير منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن البلاغات الرسمية من الحكومة دعت أطفالا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٠ عاما إلى التطوع. وفي الوقت نفسه، اعتادت جماعات المتمردين تجنيد الأطفال لكي يساعدوها في تحقيق أهدافها. وبينما نقر بأن العمل الملقى على عواتقنا صعب، إلا أنه مهم. وهناك سبل لمساعدة هؤلاء الضحايا. وهناك سبل لتحسين الفرص المتاحة للأطفال المستغلين. فعلى سبيل المثال، تواصل الولايات المتحدة دعم عمل صندوق الأطفال المشردين واليتامى وصندوق باتريك ج. ليهي لضحايا الحرب، اللذين يقدمان منحا لإعادة تأهيل الجنود الأطفال في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سائر أنحاء العالم.

إن إخفاق حكومة ليبريا الصارخ في الامتثال للقانون الدولي عامل مساهم رئيسي في انعدام الاستقرار في غرب أفريقيا. وسجل القوات المسلحة التابعة لتشارلز تايلور، رئيس ليبريا، والمليشيات التي دعمها، حافل بتجنيد الأطفال دون السن القانونية. وما دامت الحكومة تواصل دعم النزاع المسلح في وسط أفريقيا، يظل التهديد لأطفال المنطقة حقيقيا والضرر كبيرا. ويجب أن يتوخى المجتمع الدولي الحيطة والحذر.

والحالة في الصومال على القدر نفسه من الخطورة. وقد أفادت التقارير أن صبيانا يبلغون من العمر ١٤ و ١٥ عاما شاركوا في هجمات شنتها مليشيات. ويجند قادة الفصائل صبيانا صغارا لكي يعملوا كحراس شخصيين. ولكن الحالة قد تزداد سوءا ما لم يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية لحماية أولئك الأطفال. وتشير بعض التقديرات التي صدرت حديثا أن هناك ٠٠٠ ١٧٥ طفل مشرد داخليا في الصومال. ولا يمكن تحمل عواقب تلك المأساة المتواصلة. ويجب أن نفعل المزيد لضمان ألا يتعرض هؤلاء الأطفال للاستغلال.

وكما ذكرتُ، فإن التشهير بأسماء الحكومات والجماعات المسلحة التي تجند أو تستخدم الجنود الأطفال، انتهاكا لالتزاماتها الدولية، يمكن أن يصبح أداة قوية في جهودنا من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. إن هذه الممارسات البغيضة لن تصمد إذا سلطت الأضواء عليها. ويريد مرتكبو سوء معاملة الأطفال في الصراعات المسلحة البقاء في الظل، مختبئين عن العيون الفاحصة،

ومحميين بعيدا عن المحاسبة. ولكن التزاماتنا الأخلاقية والقانونية تفرض علينا إجبار هذه الممارسات المضرة وهذه الأنشطة الهدامة على الظهور في ضوء النهار. ولا يمكن قبول الإفلات من العقاب في هذا الميدان. ويجب تخفيف العواقب الوخيمة على الأطفال في الصراعات المسلحة. ويعتمد المستقبل الأفضل على ذلك، وتتطلبه عمليات المصالحة والعدالة وإتاحة الفرص بعد توقف القتال.

إن تقرير الأمين العام بداية طيبة للاستجابة لطلب مجلس الأمن بوضع قائمة بأسماء البلدان المدرجة في جدول الأعمال الحالي للمجلس. لكن بعض أسوأ المنتهكين لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة ليسوا مدرجين على القائمة، على الرغم من ذكرهم في التقرير. وبورما، على سبيل المثال، من دواعي القلق. ومن المعتقد أن بها أكبر عدد من الجنود الأطفال في العالم. وقد صرحت منظمة رصد حقوق الإنسان في تقرير لها بوجود تجنيد إجباري واسع النطاق لأطفال لا تزيد أعمارهم أحيانا عن ١١ عاما. ويقال إن الأطفال يُجمعون بصورة منتظمة من الشوارع ولا يرون أسرهم بعد ذلك مطلقا. وطبقا لتقارير منظمة رصد حقوق الإنسان، يتم إجبار العديد من الأطفال على الحرب ضد جماعات عرقية معارضة وتنفيذ انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل جمع المزارعين للقيام بأعمال السخرة وحرق المنازل وحتى ذبح المدنيين. وتقوم جماعات المعارضة المسلحة بتجنيد الأطفال الصغار قسرا.

وفي أوغندا، ما فتئ جيش الرب للمقاومة يشن حربا أهلية على حكومة أوغندا منذ منتصف الثمانينات وقد اختطف من الأطفال ما يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ طفل من شمال أوغندا ليستخدمهم كجنود. وتُعطى بنات لا تتجاوز أعمارهن ١٢ عاما أحيانا إلى قادة الجيوش كزوجات. وقد استطاع أطفال مخطوفون الهرب بينما مات آخرون من المرض أو سوء المعاملة أو جراح الحرب. وفي الشهور القليلة الماضية، ازداد عدد تقارير الاختطاف. وتقدر إحدى المنظمات غير الحكومية أن ٤ ٠٠٠ طفل اختطفوا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وقد طال أمد إقحام أطفال كولومبيا في الصراع المميت في البلد، من ضمنهم ما يتراوح بين ٦ ٠٠٠ و ١٤ ٠٠٠ طفل تستخدمهم المجموعات المسلحة وشبه العسكرية والمليشيات. وعادة ما يتم التجنيد القسري لصبيان وبنات لم تتجاوز أعمارهم أحيانا ٨ سنوات ويتم استخدامهم كمقاتلين أو جواسيس أو دروع بشرية أو مراسلين أو حمالين أو مختطفين أو حراس أو طباخين أو رفقاء أو عبيد لممارسة الجنس معهم، أو لزرع أو إزالة القنابل. وتتعرض الفتيات بوجه خاص في المجموعات المسلحة والمجموعات شبه العسكرية لخطر سوء المعاملة الجنسية.

ويتضح أن سوء معاملة الأطفال في الصراعات المسلحة يتجاوز مجال التقرير الحالي للأمين العام. ويتضح أيضا أن علينا مسؤولية أخلاقية وحتمية أخلاقية ألا نتجاهل أي طفل. ولا يمكن تجاهل الضرر الذي يلحق بالأطفال في الصراعات المسلحة أينما يحدث ذلك الضرر. ولذلك، ترجو الولايات المتحدة أن يرفع الأمين قائمة إلى مجلس الأمن تتضمن أسوأ مرتكبي الإساءة للأطفال في الصراعات المسلحة، وألا تقتصر على البلدان المدرجة حاليا في جدول أعمال المجلس. وتريد الولايات المتحدة أن ترى رصدا فعالا للذين تم فضح أسمائهم.

في الختام، أشكر الأمين العام والسيد أولورا أوتونو مرة أخرى على عملهما الجيد وإسهاماتهما الجيدة في هذا الميدان. وهذا أمر شديد الأهمية. فأطفالنا هم مستقبلنا ويجب أن نبدي قدرا أكبر من اليقظة والحرص في العمل من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، في هذه الجلسة العلنية، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر الأول من عام ٢٠٠٣. وأود أيضا أن أعرب عن إعجابنا بالسفير بالدييسو على قيادته الماهرة للمجلس في الشهر الماضي.

لقد ثبت أن نَظَر المجلس في قضايا مواضيعية من الطرائق المفيدة للتصدي للقضايا السياسية والأدبية ذات الاهتمام الخاص في سياق تعزيز السلام والأمن. وإذ تجري هذه المناقشة الرابعة حول الأطفال والصراعات المسلحة، فإن وفد باكستان يود أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل (S/2002/1299) وعلى بيانه الزاخر بالأفكار الذي أدلى به هذا الصباح، كما يعرب عن التقدير لممثله الخاص السيد أولارا أوتونو على ما يقوم به من عمل دؤوب لزيادة الوعي وتعزيز العمل الفعال للقضاء على الآفة التي تبلي الأطفال ببلواها خلال الصراعات المسلحة. وقد تجلى ذلك أيضا في البيان الشامل الذي ألقاه السيد أولارا أوتونو في المجلس. ويرحب وفد بلادي أيضا بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، على نحو ما بينته السيدة بيلامي في بيانها هذا الصباح.

ومما يثير الجزع أن يُقتل خلال العقد المنصرم مليونا طفل، ويتيتّم أكثر من مليون طفل آخر، ويصاب أكثر من ٦ ملايين طفل بجراح خطيرة، بينما تعرّض للاغتصاب عشرات الآلاف، وخصوصا من الفتيات، وذلك كأداة من أدوات السياسة المتعمدة. وبما أن باكستان من البلدان الستة التي بادرت بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل في عام ١٩٩٠، فإنها تلتزم التزاما ثابتا بالقضاء على المعاناة المنتشرة التي تُفرض على الأطفال في الصراعات المسلحة. ونعتقد أنه يسعنا أن نقدم مساهمة هامة لتحقيق ذلك الهدف بوصفنا عضوا في مجلس الأمن ومن البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أشار تقرير الأمين العام إلى تحقيق مكاسب هائلة في مجال تدوين القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال. فتم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل من جانب ١٩١ بلدا، كما أن بروتوكولها الاختياري المتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة بدأ نفاذه في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويحظر هذان الصكان على نحو قاطع اشتراك الأطفال دون سن ١٨ سنة بشكل مباشر في الأعمال القتالية، أو التجنيد القسري، أو الاستخدام في أي جماعات مسلحة غير حكومية. وصمم القادة العالميون الذين اجتمعوا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في العام الماضي على حماية الأطفال من آثار الصراعات المسلحة، وعلى ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان. كما التزموا بإنهاء تجنيد الأطفال وضمان تسريحهم، ونزع سلاحهم بشكل فعّال، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ومما يؤسف له أن التقدم الذي أحرز في مجال وضع المعايير والتعهد بالتزامات لم يترجم بعد إلى تحسن ذي مغزى في المآسي التي تصيب الأطفال في الصراعات المسلحة. ووفقا لتقرير الأمين العام، هناك نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل، بعضهم لا يتعدى عمرهم ٨ سنوات، ما زالوا يستَخدمون في القتال في ٣٣ صراعا معاصرا في بقاع شتى من العالم. وأدت الصراعات إلى تشريد أكثر من ٢٠ مليون طفل، بينما يعاني ما يزيد على ١٠ ملايين طفل من صدمات نفسية خطيرة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى لهذا التحدي. ولا بد له من أن يسهم إسهاما هاما لتخفيف حدة معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة. ويتوجب عليه أن يقوم أولا وقبل كل شيء بممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم

والأمن الدوليين بقدر أكبر من الفعالية. وبوسع المجلس أن يفعل المزيد من أجل منع اندلاع الصراعات في المقام الأول. وما زلنا مقتنعين بأن المجلس لم يستكشف حتى الآن ويستغل بالكامل الإمكانيات الهائلة التي تتيحها له أحكام الميثاق، ولا سيما الفصل السادس، المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات، في اتقاء الصراعات وحسمها في حالة اندلاعها. ومن الضروري في هذا السياق أن نشدد على المسؤولية الأساسية التي يتحملها المجلس عن ضمان احترام قراراته المتصلة بالسلام والأمن وتنفيذ تلك القرارات.

وثانيا، يجب على المجلس أن يعالج بجدية العجز المتنامي في الاحترام الواجب للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، الأمر الذي نلاحظه بشكل مؤلم في العديد من الصراعات المسلحة. وما زالت الفظائع التي ارتكبت في رواندا وسريبرينتسا ماثلة في أذهاننا، كما أن معاناة المدنيين في فلسطين المحتلة وفي جامو وكشمير لا تزال مستمرة. ومن الدلالات الجديرة بالترحيب على أن الفظائع التي ترتكب في الصراعات المسلحة لن تستمر في الإفلات من العقاب في المستقبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتزايد استعداد المجتمع الدولي لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان.

وثالثا، نؤيد تماما ملاحظة الأمين العام بأن القواعد والمعايير الدولية التي تم وضعها لحماية الأطفال ينبغي تطبيقها من خلال آلية رصد وإبلاغ معزّزة لتحديد منتهكي تلك القواعد والمعايير. ونلاحظ القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام. ونعرف بالطبع أنها ليست شاملة وليست كاملة. ونتفق أيضا مع الأمين العام على أن حقبة التطبيق ينبغي أن تشمل العناصر الأساسية، وهي النشر والدعوة والرصد والإبلاغ. ونثق بأن المجلس سيوافق على إنشاء مثل هذه الآليات. ومن السبل التي تكفل القيام بذلك العمل أن يتم توسيع نطاق سلطة بعثات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام أو للمراقبة في شتى مناطق الصراعات بشكل مناسب كيما تؤدي مهمة الرصد والإبلاغ في المجال الإنساني.

وريثما يتم ذلك، نأمل أن تقوم الأطراف المعنية في الصراعات المسلحة التي يشترك فيها الأطفال مقاتلين أو ضحايا باتخاذ إجراءات حازمة لتنفيذ مقاصد وأهداف المجتمع الدولي على النحو المبين في تقرير الأمين العام وفي القرارات التي اتخذها المجلس بشأن هذا البند، بما في ذلك القرار الذي سنتخذه نتيجة لهذه المناقشة.

السيد شونغونغ أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على حضوره شخصيا ليعرض تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299). فهذا يدل – إن كانت هناك حاجة إلى أي دليل – على تصميمه على إبقاء قضية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة ضمن الأولويات القصوى للمجتمع الدولي. وأود أيضا أن أشيد إشادة حارة بالسيدة كارول بيلامي، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على مساهمتها الهامة في هذه المناقشة. وأخيرا أود أن أشكر السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على بيانه الممتاز.

تتسم معظم الصراعات الحالية، خصوصا الموجود منها في أفريقيا، بكونها تقع داخل الدول، ومصدرها الرئيسي هو التعصب القائم على الاختلافات العرقية واللغوية والدينية. علاوة على ذلك، تساعد الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بشكل عام على تأجيجها. وتؤدي هذه الصراعات إلى انتشار كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة وإلى مشاركة العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول فيها. كما يؤدي المزيج من هذه العوامل إلى تعريض الأطفال إلى مخاطرة كبيرة، بما في ذلك التعذيب، والاغتصاب، والعبودية

الجنسية، والدعارة، والاتجار غير المشروع، ولا سيما التجنيد القسري من جانب أمراء الحرب الذين لا ضمير لهم.

وكما تم التأكيد وبحق في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام نجد

”أن تشريد الأسر والمجتمعات المحلية بسبب الحرب، كثيرا ما يدفع الأطفال إلى قضاء كل فترات طفولتهم في مخيمات يتعرضون فيها للاستغلال والتجنيد الإجباري من قِبل القوات أو الجماعات المسلحة“.

ووفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم في الآونة الأخيرة اشتراك ٠٠٠ ٣٠٠ فتاة وفتى في نحو ٣٠ صراعا. وتثير هذه الحالة الجزع بشكل خاص، وهي تشكِّل مأساة في واقع الأمر. وهذا الأمر يثير القلق بصفة خاصة، لأن المجتمع الدولي وضع إطارا معياريا جوهريا لحماية الأطفال - بما في ذلك، على سبيل المثال، اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولها الاختياري المعني بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وينص النظام الأساسي على أن تجنيد الأطفال قسرا في صراع مسلح يُعدُّ جريمة حرب. وهذه علامة فارقة هامة لوضع حد لهذه الأعمال الشائنة. وهكذا يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم في تنفيذ شتى هذه الصكوك بفعالية.

ويرحب وفدي مع الارتياح الحقيقي بتقرير الأمين العام، الذي يؤكد على ”عصر تطبيق“ معايير جديدة أكثر صرامة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ويُبرز التقرير التقدم المحرز في هذا المجال، فضلا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويرحب وفدي ترحيبا خاصا بالقائمة التي وُضعت وهي تضم أطراف الصراعات المسلحة التي تقوم بتجنيد أو باستخدام الجنود الأطفال. وهذه القائمة تحذير صارخ للأطراف التي تنتهك معايير حماية الأطفال. وتوضح القائمة أن الأشخاص الذين يقومون بهذه الانتهاكات الخطيرة لن يتمتعوا بعد الآن بالحماية ولن يفلتوا من العقاب.

ويرحب وفد الكاميرون أيضا بزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الإنسانية في مناطق الصراعات. ولقد حققت الجهود المبذولة في هذا المجال الشيء الكثير نحو زيادة تغطية التلقيح، ولم شمل الأطفال الذين فُصلوا عن أُسرهم، وتقديم السلع الضرورية إلى الأطفال الذين يواجهون المحن، الأمر الذي سيحسِّن أوضاعهم المعيشية.

ونود أن نهنئ السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، على حواره البنَّاء جدا الذي أجراه مع بعض الأطراف في الصراعات، وعلى النتائج التي حققها.

إن الكاميرون تنتمي إلى منطقة تتصدى لصراعات مسلحة كثيرة. لذلك اعتمدنا عدة تدابير لحماية المدنيين بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة، ولا سيما في حالات الصراع المسلح. ولقد صدَّق بلدي تقريبا على جميع الاتفاقات ذات الصلة بحماية الأطفال. ووقَّعنا على النظام الأساسي المنشِئ للمحكمة الجنائية الدولية، ونقوم حاليا بالأعمال التحضيرية للتصديق عليه. وما زالت الكاميرون ملتزمة بتقليدها لكرم الضيافة، وتتلقى الآلاف من الأطفال اللاجئين، سواء كانوا برفقة أحد أو لا، القادمين من عدة بلدان في وسط أفريقيا وأماكن أخرى. وتقدم الكاميرون، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين كافة المساعدات الضرورية إلى هؤلاء الأطفال.

وفضلا عن ذلك، تواصل حكومة الكاميرون اتباع سياستها المتمثلة في حماية الأطفال من خلال منع الصراعات وذلك بالطرق الدبلوماسية الوقائية مع دول أخرى في المنطقة

في إطار المنظمات دون الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان.

ولقد اتخذت الكاميرون، على غرار ما اتخذته بلدان أخرى في وسط أفريقيا، عددا من التدابير لتعزيز ثقافة السلام والحوار. وبطبيعة الحال، تكمِّل كل تلك الإجراءات كافة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بل وتتلاحم معها.

وفي الختام، تود الكاميرون أن تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لتنفيذ المعايير ذات الصلة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أُثني عليكم يا سعادة الرئيس لعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن قضية خطيرة ومروعة كالحالة المأساوية للأطفال في الصراعات المسلحة. وأود أن أُثني أيضا على البيان الواضح والجريء جدا الذي أدلى به السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، الذي يؤيده مكتبي على النحو الأوفى وسيواصل تأييده، أدبيا وماليا، على حد سواء. ونشجعه على جهوده التي يبذلها ونطلب منه أن يواصل كفاحه ضد هذه التجاوزات المروعة التي لا تعرف لها حدودا، سواء كانت حدودا جغرافية أو غير ذلك. ونثني أيضا على البيان الدقيق والملهم الذي قدمته السيدة كارول بيلامي.

إن تقرير الأمين العام مفيد وواضح جدا. فهو يتضمن تفاصيل عن الأعمال العدوانية التي ما زالت تُرتكب ضد الأطفال في سياق الصراعات المسلحة، والتي تتراوح ما بين استخدامهم كعبيد للجنس في إحدى البلدان وبين تجنيدهم قسرا في عدد آخر من البلدان، فضلا عن الآثار المدمرة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، وما هو أساسي مثل الافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي وأثر ذلك على الأطفال.

والواضح أن التقرير مفيد، ونثني على تحذيراته الصارخة جدا في بعض الأحيان. وهكذا وضِعت الحقائق الآن، على الأقل على الصعيد الجغرافي. وتتوفر الآن دراية عامة لدى الجماهير - ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى المنظمات غير الحكومية - بالرغم من أن هذه الدراية قد تكون غير كافية حتى الآن. وفضلا عن ذلك، فقد وضِع الآن إطار قانوني.

ما الذي ينبغي إذا عمله؟ لا بد أن نلتزم التزاما كاملا، وليس التزاما جزئيا. وحسبما ذكر السيد أوتونو، علينا أن ندخل بصورة كلية في عصر التنفيذ. لذلك فإننا نؤيد توصياته الرامية إلى النظر في الإجراءات التي تتخذها الأطراف في الصراعات ونقدم سردا متعمقا وصريحا لها. وحسبما ذكر سفير ألمانيا، لا بد أن يعمل المجلس على زيادة بذل جهوده للرصد. وبعبارة أخرى لا بد أن نتخذ إجراءات.

لم يقف المجلس موقف المتفرج. لقد اتخذ ثلاثة قرارات هامة؛ وأكد أن حماية الأطفال الذين يتعرضون للصراعات تؤثر على السلام والأمن الدوليين. ومن المستصوب اتخاذ قرار رابع في غضون وقت قريب. وفضلا عن ذلك، صدَّق عدد كبير من بلداننا - بما في ذلك بلدي - على البروتوكول الهام المعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إلا أن ذلك ليس كافيا.

لقد ذكرت السيدة بيلامي، في جملة ما ذكرت بجرأة، شكلا صارخا من أشكال الإساءة في سياق الحالة المأساوية لأولئك الأطفال - إساءة معاملتهم من قِبل الأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية والأفراد العاملين في قوات

حفظ السلام. ولقد مسّت موضعا موجعا عندما أشارت في هذا الصباح إلى أن المجلس سيُنهي هذه الجلسة قريبا ثم يوجه انتباهه إلى قضايا ملحة أخرى. لقد ذكّرتنا بأننا لا نستطيع أن نكون سلبيين، ويتعين علينا أن نزيد جهودنا لتحديد المسؤولين ووضع نهاية لإفلاتهم من العقاب. وخلصت إلى أننا جميعا مسؤولون. نحن جميعا مشتركون في المسؤولية عن الصعوبات والمعاناة التي يواجهها الأطفال وعن الأعمال العدوانية المرتكبة ضدهم – الأعمال العدوانية التي كنا نأمل أن تنتمي إلى فترات مروِّعة من الماضي.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا تهنئة وفدي على توليكم رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير. ونحن نؤكد لكم كامل تعاوننا معكم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي، وأن أشكر ممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، على عرضه للتقرير (S/2002/1299) المعروض علينا، والسيدة كارول بيلامي على بيانها.

لقد أعربت الدول الأعضاء في ميثاق الأمم المتحدة عن تصميمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والنهوض بالتقدم الاجتماعي، وتوحيد جهودها من أجل صون السلم والأمن الدوليين وضمان عدم استعمال القوة المسلحة، إلا لمصلحة مشتركة. وتحقيقا لهذه الأغراض، قبل بلدي دائما تحمل المسؤوليات المناطة به، لأننا نحن البالغين اليوم كنا أطفال الأمس، وأطفال اليوم سيكونون هم البالغون غدا.

وإذ يدرك قادة العالم تلك المسؤوليات، فقد اعتمدوا الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات وخطة العمل ذات الصلة، وكذلك الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل. وكانت هذه خطوات هامة التماسا لحلول محددة لقضية الأطفال. وإن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "عالم مناسب للأطفال" (قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧، المرفق)، دليل على تصميم المجتمع الدولي على جعل موضوع الأطفال في مقدمة شواغله.

ويدلل استعراض التقرير المعروض علينا أيضا على عزم المجلس على تحمل التزاماته بإيلاء الأسبقية للأطفال، الذين ما زالوا يمثلون أضعف الفئات في مجتمعاتنا، بوصفهم ضحايا للآثار المروعة للصراعات المسلحة، والتجنيد القسري باعتبارهم جنودا أو عمالا، وللاستغلال الجنسي.

ويرحب وفدي بالأخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، للإطار المعياري للإفلات من العقاب، وإدماج مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. وليس هناك أدنى شك في أن دخول الصكين الدوليين – البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باستخدام الأطفال في الصراع المسلح ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – حيز النفاذ يعزز الإطار القانوني الدولي لتوفير مزيد من الحماية للأطفال في الصراع المسلح ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضدهم.

ولا بد أن نشجع الجهود التي يقوم بها عدد من الدول لمواءمة تشريعاتها مع القوانين الدولية ذات الصلة. ونحن نقدر وندعم الجهود الحالية لإدماج وتعزيز حماية الأطفال في إطار صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام. ونعتقد أن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة أمر ضروري في هذه العملية.

إن الجلسات العلنية التي عقدها المجلس مؤخرا بشأن المرأة والسلام والأمن، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، قد ساعدتنا في تقدير الآثار الكلية للصراعات على الأطفال. غير أنها قد أتاحت

لنا، في المقام الأول، فرصة النظر في عدد من الجوانب التي تناولها التقرير الحالي. وتتعلق تلك الجوانب على نحو خاص، بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما الألغام المضادة للأفراد، ووصول الهيئات الإنسانية إلى مناطق الصراع، وأثر الاستغلال التجاري غير المشروع للموارد غير الطبيعية على الأطفال، والاستغلال الجنسي والعنف الجنسي ضد الأطفال في مناطق الصراع. ويرى وفدي أن القضايا التي أدرجت ضمن المواضيع التي تناولتها من فوري، ينبغي أن يقوم المجلس باستعراضها في إطار تفاعلي يجمع ما بين ممثلي مختلف الهيئات المسؤولة عن متابعتها. وهذا سيسمح بإجراء استعراض شامل، مع أخذ الحلول المناسبة لكل حالة بعين الاعتبار.

إن المذكرة والدليل التفصيلي المعروضين علينا خلال جلساتنا بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح يمكن أن تكون مفيدة للغاية في هذا المضمار. فضلا عن ذلك، يرحب وفدي بقائمة الأطراف في الصراعات التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدامهم في انتهاك للأحكام الدولية التي تحميهم. وهذا يلقي مزيدا من الضوء على حالة الأطفال في الصراعات المسلحة على مختلف المستويات. ولكننا نشدد على أنه ينبغي للمجلس أن يولي الاهتمام الضروري لحالات بعينها، حتى وإن لم تكن قيد نظره بشكل مباشر. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تحديث هذه القوائم لصالح المجلس. وتوفير هذه المعلومات للمجتمع الدولي هو السبيل الوحيد لضمان التنفيذ، حسبما يوصي التقرير. ونشجع أيضا اضطلاع الممثلين الخاصين بالمهام في الميدان. فهذه الزيارات تمثل مصدرا للمعلومات والإلهام وتخبرنا عن واقع الأمر في الميدان وتساعدنا في اتخاذ خطوات مفيدة لصالح العمل في المستقبل.

ويدعم وفدي جهود تسريح الأطفال وإعادة تدريبهم وإعادة إدماجهم بالكامل من خلال توفير الموارد الكافية، والتي سيكون مآل أي نشاط الفشل بدونها. لذلك، فإننا نناشد المانحين إيلاء اهتمام خاص لهذه المشكلة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشارة تحديدا إلى حالة الأطفال في الصراعات المسلحة في أفريقيا. فهناك نسبة ٦٠ في المائة من البنود التي يناقشها المجلس تتعلق بالصراعات في أفريقيا، حيث يُشكل الأطفال الضحايا الرئيسيين. لهذا يُشدد وفد بلادي على أن المصير المشترك لشعوب وأطفال العالم، لا سيما في أفريقيا، يجب التوصل إليه في سلام. ولا يمكن أن يتحقق السلام إلا بوجود التنمية؛ والتنمية مستحيلة بدون سلام. وهذا يعني بالنسبة إلى البلدان النامية - وخاصة في أفريقيا - أنه يجب أن يوجد حد أدنى من العدل في إدارة ديونها، وزيادة فتح أسواق الشمال أمام سلعها الأساسية مع كفالة المردود الصحيح، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتزام حقيقي من المجتمع الدولي بحل هذه الصراعات في جميع جوانبها. وتحقيقا لذلك، لا بد من قيام تنسيق فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بتعزيز رفاهية الأطفال، وبينها وبين الأطراف الرئيسية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية أيضا.

وأخيرا، يحدونا الأمل أن تساعدنا هذه الجلسة في التخطيط للأعمال المقبلة على أساس التجارب الماضية، كي يتسنى لنا على نحو أفضل الاضطلاع بواجبنا التاريخي المتمثل في أن نورث الأجيال المقبلة، أطفال اليوم، عالما يعمه السلام والأمن والعدل والتقدم والوئام.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن امتنانه للأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1299). وبالإضافة إلى ذلك، نشكر الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السفير أولارا أوتونو، والسيدة كارول بيلامي

المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على بيانيهما المهمين.

إن أسباب ومظاهر الصراعات المسلحة في العالم لا تعد ولا تحصى. ومع ذلك، وأيا كانت تلك الأسباب والمظاهر، فما دامت هناك صراعات مسلحة فإن الأطفال – وهم أكثر الفئات السكانية ضعفا – سيتأثرون بها بدرجات متفاوتة. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا لإيجاد حل فعال لهذه المشكلة.

إن حماية الأطفال من الصراعات المسلحة قضية لها جوانب عديدة، ويلزم أن تعمل أطراف الصراع والمجتمع الدولي ككل صفا واحدا من أجل الاهتداء إلى حل متكامل وشامل للمشكلة. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام القوانين الدولية ذات الصلة، والتنفيذ الجاد لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، والتقيد بالأحكام التي تنص على الحد الأدنى لسن التجنيد الإجباري والاشتراك الفعلي في أعمال القتال، وعلى العمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي لوضع نهاية لتجنيد واستخدام الجنود الأطفال، والقيام بعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين من الأطفال، وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وفي الوقت ذاته، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للقضاء على الفقر، والنهوض بالتعليم العام والتنمية، والحفاظ على الاستقرار. ولا يمكن ضمان حماية الطفل إلا بالقضاء على العوامل التي تؤدي إلى سوء استغلال حياة الأطفال ومصالحهم، وتهيئة بيئة مؤاتية لنمائهم وتطورهم.

ونتفق على ضرورة أن يظل مجلس الأمن مهتما بمسألة حماية الطفل من منظور صون السلام والأمن الدوليين. وفيما يخص مجلس الأمن، فإن اتخاذ تدابير فعالة لمنع الصراعات المسلحة وكبحها والقضاء عليها يمثل مسؤوليته الرئيسية عن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي بعض المناطق، بما فيها الشرق الأوسط، تتواصل اليوم الصراعات المسلحة التي يشكل الأطفال والنساء السواد الأعظم من ضحاياها المباشرين. وعند مناقشة مسألة الأطفال والصراع المسلح لا بد من أن يعلق المجلس والمجتمع الدولي بأسره أهمية كبرى على تطبيق تدابير فعالة لحماية الأطفال في تلك المناطق، وبخاصة الأطفال الفلسطينيون. وعلاوة على ذلك، فعند معالجة هذه المسألة، يتعين على المجلس أن يحترم وكالات الأمم المتحدة الأخرى وينسق معها لإفساح المجال كاملا أمام الأمم المتحدة لكي تعمل بكل طاقاتها.

ونود هنا أن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الأخرى، على جهودها وإنجازاتها على مر السنين في مجال حماية الأطفال من أذى الصراعات المسلحة. وستواصل حكومة الصين بكل نشاط دعم المجتمع الدولي والتنسيق معه في جهوده لحماية الأطفال، وتقديم مساهماتنا الواجبة في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي ببيان الآن بصفتي ممثل فرنسا.

في كل يوم تقريبا، نبحث حالات أزمات تمثل أيضا في معظم الأحوال مآسي إنسانية حقيقية. ولكن الذي لا يمكن تحمله على وجه الخصوص هو تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة أو استخدامهم كمقاتلين، وأشكال الاستغلال العديدة التي يعانونها في مناطق الصراع. وهذه المناطق كثيرا ما ينعدم فيها القانون. وتجنيد الأطفال في القوات المسلحة أو شبه العسكرية، أو إبعادهم عن أسرهم، أو إلحاق الجراح بهم، أو تشويههم – وبعبارة أخرى تنشئتهم في ظل الخوف والكراهية – يعني أولا وأخيرا اعتداء على

حقوقهم كأطفال. بل هو أيضا اعتداء على مستقبلهم كبالغين.

وبالتالي، يسعدني أن ألاحظ أن مجلس الأمن ما زال على التزامه التام فيما يتعلق بهذه المشكلة، وأن مناقشة اليوم أثارت قدرا ملحوظا من الاهتمام. وباعتماد القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) المتعلق بالأطفال والصراع المسلح، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ - الذي تحل فيه الذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل - يكون المجلس قد أنجز عملا عادلا ولازما. وكان من بين أهم الجوانب الابتكارية في ذلك القرار إنشاء آلية للرصد والمتابعة. والفقرة ١٦ من القرار تطلب إلى الأمين العام أن يلحق بتقريره قائمة بأطراف الصراعات المسلحة التي تلجأ إلى تجنيد أو استخدام الأطفال، انتهاكا للالتزامات الدولية التي تسري عليها.

واليوم، وللمرة الأولى، تتاح لنا فرصة للنظر في تقرير الأمين العام (S/2002/1299). وهذا التقرير يستشهد ببعض نواحي التقدم المشجعة. فأولا وقبل كل شيء، على الصعيد المعياري، بدأ سريان البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وكذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهذا النص الأخير يتضمن أحكاما محددة تتعلق بتجنيد، أو استخدام الجنود الأطفال الذي وصفه بأنه جريمة من جرائم الحرب. وعلى الصعيد التنفيذي، أدرجت مسألة حماية الأطفال في تعريف عمليات حفظ السلام أو بناء السلام. ومع ذلك، ورغم هذا التقدم، فكم عدد الحالات التي لا يمكن التغاضي عنها المشار إليها في تقرير الأمين العام؟

وفرنسا، بالطبع، تتفق مع الدول التي تؤمن بأننا لا يمكن أن نتخاذل عن الاستجابة للتقرير المروع الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو. وهذا ما يجعلنا نستصوب فكرة قيام مجلس الأمن بإعداد قرار للمتابعة، وذلك لتوفير مبادئ إرشادية واضحة للمرحلة التالية. وفي ذلك القرار يجب أن نعرب بقوة عن عزمنا على التصرف.

وبدون عرض قائمة شاملة بما يمكننا القيام به، أود أن أذكر ثلاثة أمثلة. أولا، علينا أن نكفل الدوام لعملية تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع، وأن نخضع أولئك الأطفال لعملية رصد فعالة. وبهذا نتحاشى ظاهرة إعادة تجنيدهم التي نشهدها في بعض مناطق الصراع. وبعد ذلك، علينا أن نضع حدا لفضيحة الاستغلال الجنسي للأطفال في مخيمات اللاجئين. وأخيرا، وبشكل عام، علينا أن نتعمق في تحليل ومتابعة ورصد أكثر الحالات إثارة للقلق، سواء كانت أم لم تكن مدرجة في القائمة المرفقة بالتقرير. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، علينا بطبيعة الحال أن نبدي درجة ما من المرونة في تفسير الفقرة ١٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). فالمعايير التي حددتها تلك الفقرة لوضع القائمة لا يجوز أن تكون عائقا أمام تصميمنا على معالجة الحالات التي تثير أكبر قدر من القلق.

وأعتقد أن الدول الأعضاء لا يسعها إلا أن تؤيد هذه المبادئ التوجيهية، حتى وإن كانت هناك اختلافات طفيفة في وجهات النظر حول التنفيذ العملي للإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها. ولذلك نعتقد ونأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق سريع بشأن نص مشروع قرار المتابعة بهدف اعتماده قبل نهاية الأسبوع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

حيث يوجد عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي، ووفقا لما أعلنته في مستهل الجلسة، أعتزم، وبموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن واستئنافها الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.